لورا المغرب

عدد خاص بقضايا المرأة المغربية

8 مارس.. يوم الحرائر

افتتاحية

ما هي المرأة؟

يقود التطور الذي تحققه الحضارة الإنسانية على مختلف المستويات، إلى طرح أسئلة تعيد البشرية إلى منطلقاتها ومراحلها البدائية، من قبيل التساؤل حول ماهية الانسان والغاية من الحياة وتعريف أو إعادة تعريف المفاهيم التي قد نعتقد للوهلة الأولى أنها حُسمت في العهود الغابرة من الوجود البشري.

من مداخل هذه العودة بالسؤال إلى الجذور والأصول، ما يرتبط بعلاقة الانسان بذاته وأدواره وكيفية تمثله لنفسه وللآخر، وهو ما قام به قبل سنة ونصف، فلم وثائقي هزّ أركان الصناعة المهيمنة على إنتاج الصورة الفنية والجمالية عبر السينما والفنون، من خلال طرحه سؤالا بسيطا على دعاة التدخل في الهوية الجنسية للإنسان: ما هي المرأة؟

يقوم الفلم بتعقب حركة بطله ومخرجه، مات والش، وهو يجري تحريات مكثفة حول الأفكار السائدة في المجتمع الأمريكي عن التحوّل الجنسي، محاولا دحضها وكشف ضعف أسسها الفكرية والعلمية.

يعتبر والش ناشطا معروفا في صفوف المسيحيين المحافظين في الولايات المتحدة الامريكية، وواحدا من مناهضي التحول الجنسي ونظرية النوع الاجتماعي، لكنه ومن خلال هذا الفلم، يتناول الموضوع بكثير من الهدوء، ويكتفي بطرح الأسئلة على "خصومه" الإيديولوجيين ليتركهم يواجهون مأزقهم، ما دفع بعضهم، من أطباء وأكاديميين وسياسيين، إلى إنهاء المقابلات ورفض مواصلة الحوار.

يقدّم الفلم نموذجا حقيقيا لأب تعرّض للملاحقة القضائية، بسبب اعتراضه على قرار طبي بتغيير جنس ابنته

ويقدم الفلم من خلال تنقله إلى عمق القارة الإفريقية وطرح سؤال ماهية المرأة على بعض القبائل "البدائية"، مثالًا لثبات المفاهيم المتعلقة بالذات الإنسانية والجنس، وهو ثبات لم يأت بسبب الخلفية القبلية التي يمكن للبعض أن يصفها بالمتخلفة، بل بسبب بعدهم عن فلسفة ما بعد الحداثة التي يعيش الغرب في كنفها حاليا.

يستدرج والش طبيبة أطفال وواحدة من أكبر المختصين في عمليات التحوّل الجنسي، اسمها ميشيل فورسيي، لتسقط بسهولة في فخ سؤاله حول طريقة تحديد جنس الانسان.

تعتبر الطبيبة في البداية أن المواليد يحملون هوية جنسية تفرض عليهم من طرف المجتمع، وبالتالي من حقهم "تصحيحها" عندما يبدؤون في الوعي بـ"حقيقتهم"، ليسألها مات والش عن السبب الذي يجعل الدجاجة تعتبر أنثى، وما إن كان السبب هو وظيفها الطبيعية حين تبيض، أم الهوية الجنسية التي تفرض عليها؟ لتخرج الطبيبة عن طوعها وتستنكر المقارنة معتبرة أن الدجاجة لا تبكي ولا تنتحر.

موقف محرج مشابه وقع فيه أستاذ جامعي لعلم الاجتماع، حين رفض، أو عجز، عن تقديم تعريف محدد للمرأة، رغم كونه متخصص أكاديمي وقام بدراسات عديدة حول المرأة.

وأخطر ما لامسه فلم "ما هي المرأة"، هو وصول الدعاية المنادية بالتخلي عن كل القيم الإنسانية المرتبطة بالأسرة والعلاقات الجنسية واحترام حرمة الجسد بعدم التدخل في خصائصه الطبيعية؛ إلى استباحة أجساد

الأطفال، بفرض نظريات تجيز، وتفرض في بعض الأحيان، التدخل لتغيير جنس الطفل بناء على تقديرات تعتبر أن شخصيته الحقيقية لا تتلاءم مع مظهره الفيزيولوجي. ويقدّم الفلم نموذجا حقيقيا لأب تعرّض للملاحقة القضائية، بسبب اعتراضه على قرار طبي بتغيير جنس ابنته، بدعوى عدم قيامه بما يلزم لمساعدة طفلته.

تترك أمريكا مات والش وأسمالية ما بعد حداثتها، ونعرّج على مثال مناقض كليا، يتمثل في كوبا التي تعتبر من أبرز النماذج التي عرفت تطبيق الاختيار الاشتراكي في وظائف الدولة، خاصة في مجال السياسات الاجتماعية.

فقد سعت الثورة الكوبية إلى تحقيق مفهوم "الانسان الجديد" الذي أسس له نظريا الزعيم تشي غيفارا، وشمل ذلك جميع مناحي الحياة بما فيها الأسرة.

يقتضي هذا المفهوم مثلا تحرير "المرأة الجديدة" من قيود العمل المنزلي والفكر الأبوي، وبالتالي تحقيق المساواة في الولوج الى التعليم والشغل من أجل "خدمة الثورة". فاستفادت المرأة الكوبية بشكل كبير من توجه السياسات الاجتماعية نحو تخليص الفرد من أية تبعية أسرية أو طبقية، حيث صدرت سنة 1975 مدونة جديدة للأسرة، تنص على ضمان جميع احتياجات النساء من تعليم وعناية في فترة الولادة وتحمل نفقات الأطفال...

أنتج هذا النموذج الكوبي حالة من الرخاء في فترة الثمانينيات، لكنه

سعت الثورة الكوبية إلى تحقيق مفهوم "الانسان الجديد" الذي أسس له نظريا الزعيم تشي غيفارا

سرعان ما تحول إلى أزمة ابتداء من التسعينيات، حيث تراجعت قدرة الدولة على ضمان الخدمات السابقة، متأثرة بتحول ديمغرافي سبّبه انخفاض نسبة الخصوبة، وبالتالي ارتفعت نسبة الشيخوخة وارتفعت معها أعباء الدولة في مقابل انخفاض عدد القادرين على الإنتاج...

ساهم التحول الديمغرافي بقوة في تدهور الأوضاع وعجز السياسات الاجتماعية عن تلبية الحاجيات الأساسية للكوبيين، حيث دخلت البلاد منذ 2006 في نمو ديمغرافي سلبي، وتعمّق العجز الديمغرافي بارتفاع وتيرة هجرة الكوبيين إلى الخارج. وهو ما أنتج مشاكل جديدة تتمثل أساسا في مضاعفة الأعباء التي تحملتها النساء، وتفكك النسيج الأسري والاجتماعي، مما أنتج تفاوتات اجتماعية جديدة.

نعود إلى أمريكا، حيث أجرى مات والش في الجزء الأخير من فلمه الوثائقي، مقابلة مع كارل ترومان، عالم اللاهوت في كلية "غروف سيتي"، والذي يقدم شروحات تخدم أطروحة بطل الفلم، بل ويرشده إلى أقصر السبل من أجل العثور على جواب سؤاله المركزي: "ما المرأة؟"، حين دعاه إلى الزواج بامرأة لإدراك المعنى الذي يبحث عنه، وهو ما دفع والش إلى توجيه السؤال لزوجته التي ستجيب ببساطة: المرأة أنثى بشرية بالغة!

نهاية اختلفت آراء النقاد بخصوصها، بين من اعتبرها قوية الدلالة، من خلال إشارتها إلى أن جواب سؤال "ما هي المرأة" لا يتطلب في الحقيقة خدمات العلماء والباحثين المتخصصين بقدر ما يتطلب الانصات إلى الفطرة؛ بينما اعتبر البعض الآخر هذه النهاية سطحية ومفرطة في أسلوبها المباشر.

العبرة هنا في المثالين الأمريكي والكوبي في تعقيد موضوع الاختيارات المرتبطة بالأسرة، والتي تمس أولا المرأة، وخطورة مقاربته من منطلقات أيديولوجية متعسفة، سواء في هذا الاتجاه أو ذاك.. وكل ثامن مارس والمرأة بخير.

يونس مسكين

مدونة الأسرة..
الهدوء حين تعقبه العاصفة

اسماعيل الحمودي

من خلال توجهات مؤسسات رسمية مثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ولجنة النموذج التنموي؛ يمكن الاستنتاج أن هناك ثلاث حزم من القضايا قد تثير الجدل والنقاش، وتستدعي تفاوضا هادئا بين القوى والمؤسسات المعنية بتعديل مدونة الأسرة:

الحزمة الأولى ليس حولها خلافات جوهرية، كونها تثير إشكالات عملية، لكن التفاوض حول صياغة النصوص المتعلقة بها سيشكل رهانا في حد ذاته، مثل قضية زواج القاصرات، وإثبات النسب بالحمض النووي، ومنح الأم الولاية على أطفالها، والطرد من بيت الزوجية، وتقييد الحق في الطلاق والتطليق، وضبط الزواج المختلط، وقضايا النفقة، وثبوت الزوجية؛

الحزمة الثانية ستكون محور الجدل والصراع الإديولوجي، وتشكل رهانا جديا بالنسبة للقوى التي تؤكد على أولوية المرجعية الحقوقية، ومن بين تلك القضايا إباحة العلاقات الجنسية خارج الزواج، وإجبارية اقتسام الثروة بين الأزواج بدل أن تكون اختيارية، ومنع التعدد في الزواج نهائيا، وحذف الإحالة على مرجعية الفقه المالكي في المدونة، وربما الضغط أكثر من أجل تضييق مبدأ التعصيب في الإرث؛

أما الحزمة الثالثة فتبدو مستبعدة من التداول والنقاش كونها مؤطرة بنصوص دينية قطعية، لكن قد تستعملها بعض القوى للضغط والتفاوض، من قبيل المساواة التامة في الإرث، ووراثة العرش لأبناء الملك من الإناث، وتجريم الاغتصاب الزوجي، وإباحة المثلية الجنسية.

بينما تنكب لجنة تعديل مدونة الأسرة على صياغة توصياتها لرفعها إلى الملك أواخر شهر مارس الجاري، وبينما نجحت كل الأطراف في إدارة نقاش هادئ حول مختلف القضايا، بما فيها الأكثر إثارة للخلاف، تفجر فجأة جدل حاد، ولاحت في الأفق أمواج صراع إديولوجي جديد، يذكر بالسياق الذي وضعت فيه المدونة سنة 2004، خصوصا بعد تهديد الأمين العام لحزب العدالة والتنمية بمسيرة مليونية ضد المساس بـ"المرجعية الإسلامية"، وذلك ردّا على التكتل المعلن عنه في اللقاء التشاوري ليوم 15 فبراير الماضي برئاسة رئيسي حزبي التقدم والاشتراكية والاتحاد الاشتراكي، وبحضور شبكات حقوقية ونسوية، والذين طالبوا بـ"إصلاح جذري" لمدونة الأسرة وليس "إصلاح الاختلالات التي أظهرها التطبيق القضائي" كما ورد في الرسالة الملكية المؤطرة لعمل لجنة المدونة.

هجوم بنكيران لم يشمل حزبي الاتحاد الاشتراكي والتقدم والاشتراكية فقط، بل استهدف أساسا المجلس الوطني لحقوق الإنسان ثم رئيسته، الحقوقية أمينة بوعياش، التي هي عضو في لجنة تعديل المدونة كذلك.

ففي يناير الماضي وصف بنكيران مذكرة المجلس بـ"المارقة"، بذريعة أنها "لم تحترم المرجعية الإسلامية للدولة، ولا التوجيهات الملكية المحددة في عبارته: "لن أحل حراما ولن أحرم حلالا".

لكن في لقاءات جماهيرية أخرى للحزب، صعّد بنكيران من لهجته الحادة، خصوصا بعد اللقاء التشاوري والتنسيقي ليوم 15 فبراير بين حزبي التقدم والاشتراكية وحزب الاتحاد الاشتراكي والجمعيات الحقوقية والنسائية القريبة منهما، موجها النقد والاتهام مرة أخرى إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان وإلى رئيسته، ما دفع قادة تلك الأحزاب إلى الرد، ووصف تصريحات بنكيران بـ"المزايدات السياسية".

العاصفة بين السياسيين أفضت إلى الكشف عن تناقضات أخرى تمتد إلى أطراف اللجنة الملكية لتعديل المدونة، بل إلى داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي تقدم بمذكرة خاصة به أمام اللجنة الملكية يوم 20 دجنبر الماضي، وذلك في اليوم نفسه الذي عرضت فيه للنقاش والمصادقة في اجتماع للجمعية العامة للمجلس، يظهر أنها شهدت اعتراضات على مضامين المذكرة، ليس من لدن ممثلي "البيجيدي" في المجلس فقط، بل من لدن ممثل المجلس العلمي الأعلى، إدريس خليفة، الذي أعلن انسحابه من الاجتماع بذريعة أن مذكرة المجلس تتصادم مع المرجعية والشريعة الإسلامية.

ما تفجر أخيرا بعد أشهر من العمل الهادئ أدارته لجنة تعديل المدونة، يؤكد مرة أخرى مدى حساسية القوانين المتعلقة بالأسرة والمرأة، التي ظلت محور صراع سياسي لا يتوقف بين المحافظين والحداثيين. وهو صراع تتداخل فيه الإيديولوجيا بمشكلات الواقع وتحدياته، كما تتعدد بشأنه الأجندات والرهانات إلى حد التناقض، سواء كان ذلك بغرض التفاوض أو حتى بدونه.

لذلك، ومنذ أن أعلن الملك محمد السادس، في خطاب العرش لـ2023، عن قرار الدعوة إلى تعديل مدونة الأسرة، اشتعل الجدل ولا يزال يتصاعد، مؤكدا محورية مدونة الأسرة بين كل التشريعات القانونية، وبالتالي أهمية تحليل السياقات والخطابات المتنافسة، والكشف عن التوجهات القائمة، والتي قد تحدد مضمون التعديل المرتقب.

في هذا السياق، يبدو ملائما إعادة بناء السياق العام الذي تبلور فيه القرار الملكي، ثم تحليل أبرز التوجهات والمواقف المعلنة من لدن بعض المؤسسات الرسمية المعنية والمؤثرة في أية مراجعة قد تطال مدونة الأسرة، وكذا توجهات ومواقف أبرز الفاعلين في المجتمع ورهاناتهم، أخذا بعين الاعتبار موازين القوى القائمة بين الدولة والمجتمع من جهة، والدولة والخارج من جهة أخرى، وهي الموازين التي تعكس العاصفة السياسية بعض أبعادها وخلفياتها الثقيلة.

أولا: السياق العام

جدير بالذكر أن الدعوة إلى مراجعة مدونة الأسرة لسنة 2004، ورغم المستجدات الهامة التي جاءت بها، بدأت سنة 2008. واللافت أن من تصدى لذلك هي الآلية الأممية المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التي دعت في توصيات موجهة للمغرب إلى إلغاء جميع تحفظاته على الاتفاقية الدولية لمكافحة التمييز ضد المرأة (سيداو)، التي صادق عليها المغرب سنة 1993 ودخلت حيز التنفيذ بعد نشرها في الجريدة الرسمية سنة 2000.

وقد تضمنت تلك التوصيات بعض المطالب الرائجة اليوم في خطابات الأطراف المتنافسة حول مضمون المدونة المرتقبة، مثل إلغاء قاعدة الاستثناء في القضايا التي تتعلق بزواج القاصرات أو زواج التعدد، وإقرار مبدأ المساواة التامة بين الرجل والمرأة في قضايا الزواج والطلاق والإرث، وإلغاء كل الأحكام التي تتضمن تمييزا ضد المرأة في مختلف التشريعات والقوانين.

ما جرى حينها أن المغرب تفاعل إيجابا مع بعض تلك التوصيات، عبر ثلاث خطوات؛ الأولى تتمثل في الرسالة الملكية بتاريخ 10 دجنبر 2008 تعلن سحب بعض التحفظات على اتفاقية (سيداو) بحكم أنها باتت متجاوزة بحكم تطور القوانين المغربية، مثل إقرار القانون منح الأم المغربية الجنسية لأولادها من أب أجنبي؛ وتتمثل الخطوة الثانية في إقرار دستور فاتح يوليوز 2011، الذي نص على مبدأ المساواة في الحقوق والحريات بين الرجل والمرأة، في نطاق أحكام الدستور وثوابت المملكة والاتفاقيات الدولية كما صادق عليها المغرب؛ أما الخطوة الثالثة فتتمثل في مصادقة المجلس الوزاري على البرتوكول الاختياري الملحق باتفاقية "سيداو" في نونبر 2012، باعتباره آلية تعاهدية ذات طابع إجرائي، وقد وافق عليه البرلمان ودخل حيز التنفيذ بعد نشره في الجريدة الرسمية سنة 2015.

من نتائج هذه الخطوات مجتمعة؛ تعزيز حقوق المرأة في التشريعات القانونية والبناء المؤسساتي للدولة، من قبيل قانون إحداث المجلس الاستشاري للمرأة والطفولة في 2016، وقانون ينظم عمل هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز في 2017، وكلاهما هيأتان دستوريتان، لم يتم تفعيلهما حتى الآن. هذا، علاوة على قانون يتعلق بمحاربة العنف ضد النساء في 2018، تعزز بإعلان مراكش للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات في 2020.

القرار الملكي الأخير بمراجعة مدونة الأسرة، تحفه سياقات دولية ضاغطة بشكل أقوى من ذي قبل، تتعلق من جهة أولى بتوصيات جديدة

يتبع...

صورة مركبة

هجوم بنكيران لم يشمل حزبي الاتحاد الاشتراكي والتقدم والاشتراكية فقط، بل استهدف أساسا المجلس الوطني لحقوق الإنسان

"لا توجد ملكة في الاسلام. فالقضية ليست مطروحة على كل حال في المغرب... إنه لأمر عاد أن يحتفل المرء بزواجه. إنها الصيغة التي اخترناها سويا. سنحتفل إذن بزفافنا كسائر الأزواج في جو من الفرح والاحتفالية"

نص الحديث الصحفي

الذي خص به الملك محمد السادس

اسبوعية /باري ماتش/ الفرنسية

-باريس2001/10/31-

"ولأن قضية إنصاف المرأة هي من النبل بحيث أنها تسمو على كل استغلال لأغراض انتخابية وسياسية ضيقة، فقد شكلت لجنة استشارية متعددة الاختصاص لدراسة وضع مشروع إصلاح جوهري وشامل لمدونة الاحوال الشخصية"

الاستجواب الذي خص به الملك محمد السادس

أربع جرائد لبنانية

- 2002/3/21

للجنة الأممية لمناهضة التمييز ضد المرأة موجهة للمغرب صدرت في يناير 2020، وعددها 24 توصية، تحث المغرب على إصلاح تشريعي يعدل أو يلغي كل النصوص التي تتضمن تمييزا ضد المرأة، بما في ذلك إقرار المساواة في الإرث، وإباحة الإجهاض، والعلاقات الجنسية الرضائية وغيرها؛ ومن جهة ثانية اعتماد مخرجات مؤتمر بكين +25 في مارس 2020، الذي اعتمد أجندة دولية للمرحلة القادمة تقوم على دفع الدول نحو إقرار المساواة التامة بين الجنسين، في كافة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وقد جنّد لذلك إمكانيات وآليات سياسية ومالية للضغط على الدول من أجل الوفاء بالتزاماتها الدولية.

في هذا السياق الدولي، تبلور نقاش مجتمعي بمساهمة مؤسسات رسمية مثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ولجنة النموذج التنموي، علاوة على هيئات وجمعيات المجتمع المدني، دعت إلى تعديل مدونة الأسرة، بمناسبة مرور 18 سنة على تطبيقها.

"كأمير للمؤمنين فإن لي اليقين بأن الشريعة الإسلامية السمحة والسنة النبوية لجدي المصطفى عليه السلام المكرمة للمرأة كفيلة في عصرنا الحاضر من خلال فتح باب الاجتهاد ونبذ كل انغلاق وتحجر أن تمكننا من إنصاف المرأة في نطاق الشريعة وبواسطة مقاصدها النبيلة السمحة"

الاستجواب الذي خص به الملك محمد السادس

أربع جرائد لبنانية

21/ 3/ 2002 -

ويبدو أن الرغبة في تفعيل المغرب لالتزاماته الدولية، وكذا الاستجابة للمطالب المجتمعية، خصوصا وأن تطبيق المدونة أبان عن عيوب واختلالات عملية في تطبيق القانون، قد تضافرت مجتمعة لتدفع بالملك محمد السادس نحو اتخاذ القرار المعلن عنه في خطاب العرش لسنة 2023، وهو القرار الذي اكتسى طابعا تنفيذيا عبرت عنه الرسالة الملكية الموجهة إلى رئيس الحكومة بتاريخ 26 شتنبر 2023، والتي حددت الإطار السياسي والإجرائي للعملية، إذ كلفت لجنة ثلاثية بعضوية وزير العدل والرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئيس النيابة العامة للإشراف على عملية المراجعة والتعديل، مع إشراك وثيق للمجلس العلمي الأعلى والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ووزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة.

وقد رسمت الرسالة الملكية حدود المراجعة المطلوبة للمدونة، بأن "تقتصر على إصلاح الاختلالات التي أظهرها تطبيقها القضائي على مدى حوالي عشرين سنة، وعلى تعديل المقتضيات التي أصبحت متجاوزة بفعل تطور المجتمع المغربي والقوانين الوطنية"، وإعمال الاجتهاد البناء "لتحقيق الملائمة بين المرجعية الإسلامية ومقاصدها المثلى، وبين المستجدات الحقوقية المتفق عليها عالميا"، بحسب الرسالة الملكية، على اعتبار أن الملك، بصفته أميرا للمؤمنين، لا يمكنه أن يحل الحرام أو يحرم الحلال.

لكن داخل هذا الإطار المرجعي المحدد في الرسالة الملكية، ظهر أن التقييمات والمقاربات مختلفة ومتباينة، ليس بين مكونات المجتمع بل بين مؤسسات الدولة نفسها.

ثانيا: توجهات رسمية متباينة

إذا كانت الرسالة الملكية قد حددت مهمة اللجنة الثلاثية في إصلاح العيوب والاختلالات التي كشف عنها التطبيق القضائي للمدونة، فإن التقارير التي أنجزت في هذا الصدد من لدن مؤسسات رسمية، تكشف

"إلى متى سنستمر في اللجوء إلى التمييز الإيجابي القانوني، لضمان مشاركة واسعة للمرأة في المؤسسات؟"

خطاب افتتاح الدورة الأولى من السنة الثانية من الولاية التشريعية السابعة

10I – 10 – 2003

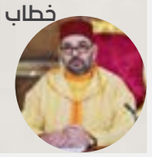

عن توجهات متباينة إن لم تكن متناقضة، وهي توجهات تؤدي في النهاية إلى اقتراح حلول متباينة وربما متناقضة للمسألة الواحدة. ويمكن التمييز فيها بين توجهين: توجه قضائي وآخر حقوقي.

بخصوص التوجه القضائي، جدير بالذكر أن المجلس الأعلى للسلطة القضائية تقدم بمذكرة خاصة به إلى اللجنة الملكية لتعديل المدونة يوم 23 نونبر الماضي، لكنه لم يعلن عنها بعد. غير أن توجهات المجلس يمكن استخلاصها من التقارير والدراسات التي أنجزتها السلطة القضائية ممثلة في رئاسة النيابة العامة، والمجلس الأعلى للسلطة القضائية. فالنيابة العامة، تعتبر طرفا أصليا في تطبيق المدونة، منوط بها المحافظة على الأمن والاستقرار الأسري، وهو الدور الذي يبدأ منذ الإجراءات الإدارية للزواج وحتى انحلال ميثاق الزوجية. كما يمتد دورها إلى قضايا أخرى لا تنظمها مدونة الأسرة مثل حضانة الأطفال، والأطفال المهملين، وقضايا الجنسية والحالة المدنية.

يمكننا أن نستشف توجهات النيابة العامة من خلال مؤشرين: الأول، عدد الدوريات والمناشير التي كان موضوعها قضايا الأسرة، والتي بلغت 15 مذكرة، يلاحظ أنها اهتمت بقضايا تنظمها المدونة مثل زواج القاصرات، والزواج المختلط، وأخرى تنظمها قوانين منفصلة مثل قضية الأطفال المهملين، وأطفال الشوارع، والعنف ضد المرأة؛ المؤشر الثاني يتعلق بمضامين التقارير السنوية حول أنشطة رئاسة النيابة العامة وقضاتها، خصوصا التقرير الأخير لسنة 2021، الذي يطرح تصورا عرضانيا للإشكالات التي تعاني منها الأسرة المغربية، بحيث ركز على ثلاث قضايا لها صلة مباشرة بتطبيق مدونة الأسرة، وهي: ارتفاع ظاهرة الطلاق والتطليق، زواج القاصرات، والزواج المختلط.

كما أثار التقرير الانتباه إلى قضايا أخرى تمس بالأمن الأسري، لكن تنظمها قوانين أخرى منفصلة عن مدونة الأسرة، وتطرح بدورها إشكالات وتحديات تحتاج إلى معالجة، أبرزها قضية الأطفال المهملين، والطرد من بيت الزوجية.

أما المجلس الأعلى للسلطة القضائية فقد أنجز تقريرا شاملا حول تطبيق مدونة الأسرة خلال الفترة ما بين 2017 و2021، كشف عنه في يناير 2023. وتعكس مضامين التقرير، تصورا للقضايا ذات الأولوية في تقديرات المجلس، والتي تطرح إشكالات عملية، بحيث صنفها إلى ثلاثة أصناف: قضايا الزواج، وقضايا الطلاق والتطليق، وقضايا ما بعد الولادة. ويلاحظ أنه تجنب الإشارة إلى القضايا الخلافية، مثل المساواة في الإرث والعلاقات الرضائية، وركز على القضايا التي تثير، بحسب المعطيات الإحصائية، إشكالات عملية تؤثر سلبا

على الاستقرار والأمن الأسري.

فيما يخص قضايا الزواج تناول التقرير خمسة منها هي: زواج القاصر، وثبوت الزوجية، والزواج المختلط، تعدد الزوجات، والرجوع إلى بيت الزوجية. ويزخر التقرير بالإحصائيات التي تعكس حجم المشكلة بالنسبة لكل قضية، وعلى سبيل المثال أكد التقرير أن المحاكم تلقت أزيد من 25 ألف طلب للإذن بزواج القاصرات، كمعدل سنوي بين 2017 و2021، وافقت على 46 في المائة من الطلبات، أي ما يشكل 5 في المائة من مجموع طلبات الإذن بالزواج كل سنة.

كما تناول التقرير الزواج المختلط، مؤكدا أنه في حالة ارتفاع، لكنه قدم المعطيات الإحصائية دون الإشارة إلى المشاكل التي يطرحها هذا الزواج، من قبيل غياب آليات لتتبع مدى استقرار الأسر من هذا النوع كما أشار إلى ذلك تقرير النيابة العامة، إلا أن كلاهما تجنبا الإشارة إلى عقيدة هؤلاء الأزواج الأجانب، وما يطرحه ذلك على المستوى الديني بخصوص زواج المسلمة بغير المسلم أو العكس.

وبخصوص قضية تعدد الزوجات، يكشف التقرير أن عدد طلبات الإذن بالتعدد بلغت 20 ألف ما بين 2017-2021، وفي 2021 بلغ عدد الطلبات 4854 طلبا، لكن يلاحظ أن المحاكم تتشدد في الإذن به إلا استثناء، وبنسبة لا تتجاوز 0,6 في المائة.

أما قضايا الطلاق والتطليق، فقد نبه التقرير إلى عدة خلاصات أهمها أن عدد حالات الطلاق والتطليق في حالة ارتفاع، وأن المغاربة يفضلون نوعين من الطلاق من بين 15 نوعا، كلاهما من مستجدات مدونة الأسرة، هما: الطلاق الاتفاقي والتطليق للشقاق، بنسبة تفوق 75 في المائة.

ويلاحظ أن معدي التقرير تحدثوا بإيجابية عن الطلاق الاتفاقي، على اعتبار أنه يعكس تنامي الوعي لدى الأزواج بأهمية إنهاء العلاقة الزوجية بشكل ودي، ما يعبر عن دينامية اجتماعية إيجابية، تساهم في ترسيخ نموذج حضاري لإنهاء العلاقة الزوجية.

وسجل التقرير أن التطليق للشقاق يتم اللجوء إليه بكثرة من طرف المتقاضين، فمن بين كل 10 قضايا طلاق أو تطليق، 7 منها تتعلق بالطلاق للشقاق. ويرجع السبب في ذلك إلى اتسامه نسبيا بسلاسة الإجراءات وسرعة البث. وسجل التقرير أن آليات الصلح بين الزوجين لثنيهما عن الطلاق تبقى شكلية ولا تنتج الآثار المتوخاة منها.

أما القضايا المترتبة على الولادة، فقد توقف التقرير عند قضايا النفقة والحضانة والنسب، حيث سجلت المحاكم الابتدائية حوالي 163 ألف قضية خلال الفترة 2017-2021، احتلت منها قضايا النفقة النصيب الأكبر بأزيد من 139 ألف قضية بنسبة 85,40 في المائة، تليها قضايا النسب بما يناهز 12 ألف قضية بنسبة 7,23 في المائة، ثم الحضانة بأزيد من 10 آلاف قضية بنسبة 6,30 في المائة. وعموما، يلاحظ أن تقارير المؤسسة القضائية ركزت على القضايا التي تطرح إشكالات عملية

وإذا كانت مدونة 1957 قد وضعت، قبل تأسيس البرلمان، وعدلت سنة 1993، خلال فترة دستورية انتقالية، بظهائر شريفة، فإن نظرنا السديد ارتأى أن يعرض مشروع مدونة الأسرة على البرلمان، لأول مرة، لما يتضمنه من التزامات مدنية، علما بأن مقتضياته الشرعية هي من اختصاص أمير المؤمنين.

خطاب افتتاح الدورة الأولى من السنة الثانية من الولاية التشريعية السابعة

10 - 10 - 2003

في تطبيق مدونة الأسرة.

بالمقابل، يركز التوجه الحقوقي، ممثلا في المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بوصفه مؤسسة حقوقية وطنية مستقلة وتعددية، على قضايا أخرى، بعضها تنظمه مدونة الأسرة، وبعضها الآخر تنظمه قوانين منفصلة مثل القانون الجنائي وغيره.

يتحدث المجلس في تقريره السنوي لـ2022، عن حقوق النساء والفتيات، وليس عن الأسرة والأطفال، كما أنه لا يقتصر في ملاحظاته على مدونة الأسرة بل يقدم مقاربة حقوقية شاملة لوضع المرأة في المدونة وفي مختلف التشريعات والقوانين.

ويمكن أن نستخلص من التقرير المشار إليه القضايا التي تشكل أولوية للمجلس، من قبيل تجريم العنف الجنسي ضد النساء، من خلال ملائمة القوانين

القرار الملكي الأخير بمراجعة مدونة الأسرة، تحفه سياقات دولية ضاغطة بشكل أقوى من ذي قبل

"وتجسيدا لتجاوبنا الدائم مع الانشغالات الحقيقية لكل المواطنين، سواء منهم المقيمون داخل المملكة أو خارجها، ومع تطلعاتهم المشروعة والمعقولة، فقد قررنا، بصفتنا ملكا-أميرا للمؤمنين، تخويل الطفل من أم مغربية حق الحصول على الجنسية المغربية"

خطاب العرش

طنجة 30-7-2005

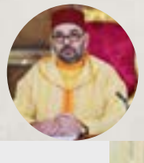

والتشريعات لمناهضة الإفلات من العقاب والوقاية من العنف، والتكفل بالنساء ضحايا العنف. ومن خلال التنويه ببعض الأحكام والقرارات القضائية، يطالب المجلس بتجريم الاغتصاب الزوجي، وباعتماد نص خاص في مشروع القانون الجنائي، ومنع تعدد الزوجات وتجريم زواج القاصرات أو المشاركة فيه، ومنح الأم الحق في الولاية على أبنائها إسوة بالزوج.

ويطالب المجلس، من خلال التقرير، ببعض الحقوق الفردية المثيرة للجدل، منها المطالب الحقوقية بإلغاء الفصل 490 من القانون الجنائي الذي يجرم العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج. وعموما يطالب المجلس بتعديل مدونة الأسرة، في اتجاه حذف كل النصوص التمييزية ضد المرأة، بما في ذلك التمييز الذي يعاني منه الأطفال المزدادون خارج مؤسسة الزواج، أثناء الخطوبة أو غيرها، كما يطالب بمراجعة نظام المواريث، إذ يقترح المجلس مقاربة حقوقية لمدونة الأسرة، بما في ذلك التأطير الحقوقي لنظام الإرث، وما يمكن أن يترتب عليه من اجتهادات تؤصل للمساواة.

وقد عكست مذكرة المجلس التي قدمها أمام اللجنة الملكية في 20 دجنبر الماضي هذه التوجهات والمقترحات نفسها، فمن خلال استقراء التوصيات الواردة في المذكرة يبدو واضحا تأثير المرجعية الحقوقية الدولية على تصورات المجلس ومقترحاته، كما يبدو واضحا الاشتباك مع المشاكل كما تعاني منها المرأة المغربية ويتصورها المجلس.

في هذا الصدد يقترح المجلس وضع تعريف للأسرة باعتبارها "الخلية الأساسية للمجتمع، وتتكون من أشخاص تجمع بينهم علاقة الزواج أو القرابة أو الالتزام". وهو تعريف قد يثير لغطا، خصوصا وأنه يفتح الباب أمام إعادة تعريف الأسرة في المجتمع المغربي، والذي يعتبر الأسرة نتاج زواج شرعي بين رجل وامرأة وليس بين شخصين. وبخصوص زواج القاصر، تبنى المجلس مقترحا يؤيد "تجريم تزويج الأطفال والمشاركة في ذلك". ورغم أن تعدد الزوجات لا يشكل ظاهرة وسط المغاربة، ولا تتعدى نسبته 0,6 في المائة، إلا أن المجلس خصص له مقترحات تلح على حذفه بمنع زواج التعدد نهائيا. كما يقترح إلغاء اختلاف الدين من موانع الزواج، تماشيا مع بعض الاجتهادات القضائية، وبفعل إقبال المغربيات على الزواج من أجنبي غير مسلم، ما يجعل الهوة

تتسع بين المبدأ والواقع. ورغم أن إقبال المغاربة على اقتسام الأموال المشتركة أثناء الزواج ضعيف جدا ولم تتجاوز نسبته 0,5 في المائة، إلا أن المجلس أعلن تشبثه به، ويقترح ضافة بند إلى نموذج عقد الزواج، يتعلق باختيار الزوجين للنظام المالي، ما يعني أن يصبح إلزاميا، استجابة لتوصيات اللجنة الأممية لمكافحة التمييز ضد المرأة، وتماشيا مع المادة 16 من الاتفاقية الدولية. وعموما، تعتمد مذكرة المجلس الوطني لحقوق الإنسان مقاربة تقوم على تحديد المشكلات واقتراح حلول لها، ما جعلها تشتبك مع كل القضايا المثيرة للجدل، والتي قد تجد سندها في الواقع، إلا أن مرجعيتها تكمن في الاتفاقيات الحقوقية والتزامات المغرب الدولية.

> **الضغط من لدن ما يسمى بالقوى الحداثية يهدف إلى انتزاع أقصى قدر ممكن من المطالب**

ثالثا: التزامات خارجية

إذا كان التوجه القضائي قد مال نحو التركيز على الاختلالات الكامنة في تطبيق المدونة، وإذا كان التوجه الحقوقي اختار التفاعل مع الأجندات الأممية، بذريعة الوفاء للالتزامات الدولية، فإن الحكومة قد عبّرت عن توجه ثالث، يوازن بين التوجهين الأول والثاني، بحيث عبّرت في إطار الاستعراض الدوري الشامل بمجلس حقوق الإنسان، في نونبر 2022، عن مواقف متوازنة اتجاه التوصيات التي قدمتها عدد من الدول حول واقع حقوق الإنسان ككل، بما في ذلك حقوق النساء، وقد التزم المغرب بخصوصهن بمراجعة مدونة الأسرة بُغية ممارسة تمييز إيجابي لفائدتهن من أجل حل المشاكل المتصلة بانتهاكات حقوقهن، لكنه وافق على بعض التوصيات كليا أو جزئيا، فيما رفض بعضها الآخر كليا أو جزئيا.

وهكذا، فقد وافق المغرب على حظر زواج الأطفال، والقيام بمراجعة للقوانين من أجل تعديل أو إلغاء جميع القوانين التي تتضمن تمييزا ضد المرأة، وضمان المساواة في إبرام الزواج وفسخه.

أما التوصيات التي وافق عليها جزئيا أو على جزء منها فقط، فتأتي على رأسها العمل من أجل القضاء على التمييز ضد النساء والفتيات من خلال ضمان المساواة في الطلاق والممتلكات الزوجية والميراث، وتعديل مدونة الأسرة لضمان حظر التمييز ضد المرأة في قضايا الميراث والطلاق والولاية القانونية للمرأة على أطفالها القصر، مع إمكانية النظر في العلاقات الجنسية الرضائية، وفي وضعية الأطفال المولودين خارج إطار الزواج، مع الاعتراف القانوني بهم، واعتماد الحمض النووي في إثبات النسب، علاوة على إلغاء زواج التعدد. لكنه رفض عددا من التوصيات كذلك، منها تلك المتعلقة بالمساواة في الإرث، وتجريم الاغتصاب الزوجي، وإباحة العلاقات الجنسية المثلية الرضائية، وتصميم برامج لمكافحة التمييز ضد المثليات والمثليين.

برر المغرب ما وافق عليه كليا أو جزئيا، بأنه يندرج ضمن الإصلاح التشريعي المرتقب لمدونة الأسرة، على خلفية الإشكالات القضائية والواقعية المثارة من لدن المحاكم، وأساسا تعزيز حماية الأطفال عند الطلاق، وزواج القاصرات، كما برّر التزاماته بالجهود المبذولة من أجل تفعيل المبدأ الدستوري المتعلق بالمساواة وتمكين النساء. في حين برر مواقفه الرافضة لبعض التوصيات الأخرى، جزئيا أو كليا، بأنها تتعارض مع الثوابت الجامعة للأمة المغربية، ومرتكزات الممارسة الاتفاقية للمغرب في مجال حقوق الإنسان.

رابعا: نقل الخلافات خارج المدونة

من خلال توجهات المؤسسات السابقة الذكر، يمكن الاستنتاج أن هناك ثلاث حزم من القضايا قد تثير الجدل والنقاش، وتستدعي تفاوضا هادئا بين القوى والمؤسسات المعنية بتعديل مدونة الأسرة: الحزمة الأولى ليس حولها خلافات جوهرية، كونها تثير إشكالات عملية، لكن التفاوض حول صياغة النصوص المتعلقة بها سيشكل رهانا في حد ذاته، مثل قضية زواج القاصرات، وإثبات النسب بالحمض النووي، ومنح الأم الولاية على أطفالها، والطرد من بيت الزوجية، وتقييد الحق في الطلاق والتطليق، وضبط الزواج المختلط، وقضايا النفقة، وثبوت الزوجية؛

الحزمة الثانية ستكون محور الجدل والصراع الإديولوجي، وتشكل رهانا جديا بالنسبة للقوى التي تؤكد على

> " مدونة الأسرة، ليست مدونة للرجل، كما أنها ليست خاصة بالمرأة؛ وإنما هي مدونة للأسرة كلها. فالمدونة تقوم على التوازن، لأنها تعطي للمرأة حقوقها، وتعطي للرجل حقوقه، وتراعي مصلحة الأطفال."
>
> **خطاب الذكرى 23 لاعتلاء العرش**
>
> 30 - 07 - 2022

من التداول والنقاش كونها مؤطرة بنصوص دينية قطعية، لكن قد تستعملها بعض القوى للضغط والتفاوض، من قبيل المساواة التامة في الإرث، ووراثة العرش لأبناء الملك من الإناث، وتجريم الاغتصاب الزوجي، وإباحة المثلية الجنسية.

في هذا السياق، يلاحظ أن بعض القوى المجتمعية تضغط من أجل تحقيق اختراق في بعض تلك القضايا، كما عبر عن ذلك تكتل حزب الاتحاد الاشتراكي وحزب التقدم والاشتراكية في بلاغهما المشترك ليوم 15 فبراير، والمسنود بالقوى المدنية والحقوقية التي تطالب بإصلاح جذري للمدونة، وليس تعديلها فقط. ويبدو أن الضغط من لدن ما يسمى بالقوى الحداثية يهدف إلى انتزاع أقصى قدر ممكن من المطالب، وخصوصا تغيير لغة المدونة، وتوسيع مجال وتأثير المرجعية الحقوقية

> "في إطار هذه القيم الوطنية، التي تقدس الأسرة والروابط العائلية، تندرج الرسالة التي وجهناها إلى رئيس الحكومة، بخصوص مراجعة مدونة الأسرة."
>
> **خطاب افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية الحادية عشرة**
>
> 14 - 10 - 2023

أولوية المرجعية الحقوقية، ومن بين تلك القضايا إباحة العلاقات الجنسية خارج الزواج، وإجبارية اقتسام الثروة بين الأزواج بدل أن تكون اختيارية، ومنع التعدد في الزواج نهائيا، وحذف الإحالة على مرجعية الفقه المالكي في المدونة، وربما الضغط أكثر من أجل تضييق مبدأ التعصيب في الإرث؛

أما الحزمة الثالثة فتبدو مستبعدة في نصوصها. بل إن وزير العدل ما فتئ يضغط من أجل انتزاع الحق في العلاقات الجنسية خارج الزواج، وهو مطلب قد يفتح الباب أمام تسوية تنقل بموجبها الخلافات خارج المدونة نحو قوانين أخرى، ومنها مشروع القانون الجنائي.

لكن مثل هذه التوجهات والمقترحات قد تأتي بنتائج عكسية، كما دلّت على ذلك التطورات الأخيرة داخل مجلس حقوق الإنسان، وأساسا انسحاب ممثل العلماء، أو ما يحصل في حلبة الصراع الإيديولوجي، والذي ما فتئ بنكيران يجر إليه خصومه ومنافسيه، ويمكن أن يفضي إلى تقاطب مجتمعي جديد، وهو ما لا ترغب فيه الدولة على الأرجح، بل تسعى إلى تدبير هادئ للخلافات لعلها تفلح في بناء توافق جديد، يجنبها عواصف السياسيين، ويعبر بها نحو عقدين آخرين.

محمد السادس ملك قاد "ثورة النساء"

اتسم عهد محمد السادس بتطورات سريعة في مجال التشريعات المتعلقة بالمرأة، حيث ألغيت الوصاية عليها عند عقد الزواج، واكتسبت الحق في طلب الطلاق مثلها مثل الرجل، أصبح من الممكن فرض إجراء فحص الأبوة على الرجال، ورفع سن زواج النساء إلى ثمانية عشر سنة، كما أصبحت المرأة المغربية المتزوجة بأجنبي تمنح جنسيتها لأبنائها مثلها في ذلك مثل الرجل، واقتحمت المرأة المغربية الحقل الديني الذي كان حكرا على الرجال وأصبحت مرشدة دينية في المساجد تبين للنساء دينهم...

المدونة.. ثورة النساء

الخطوات الأولى في هذه الوضعية الجديدة تم القيام بها سنة 2003، عندما تم تعديل مدونة الأسرة التي منحت المرأة حقوقا عديدة، واعتبرت "ثورة" على التقاليد والأعراف التي كانت تقيد المرأة. وفي 10 أكتوبر 2003، أي سنتين بعد تأسيس لجنة لمراجعة قانون الأحوال الشخصية المغربية، أعلن الملك محمد السادس عن تحديث مدونة الأسرة لرفع عدم المساواة المفروض على المرأة وحماية حقوق الأطفال والحفاظ على كرامة الرجال.

ومن بين أبرز البنود التي نصت عليها مدونة الأسرة، التي صادق عليها البرلمان بالإجماع في 3 فبراير 2004، المسؤولية المشتركة للزوج والزوجة عن الأسرة وكون المرأة لا تخضع لولاية أحد أفراد العائلة الذكور، وأنه بإمكان الزوجة رفع دعوى للطلاق...

وقد شكلت هذه المدونة "ثورة نسوية" بامتياز، لكن الكثيرين يلقون باللوم عليها في ازدياد الطلاق في المحاكم المغربية بنسب قياسية، حيث بينت معطيات وزارة العدل منذ سنة 2008، أن الطلبات التي تتقدم بها النساء تفوق تلك التي يتقدم بها الرجال، إذ بلغت حينها 26547 من أصل 40728 قضية. كما أن عدد قضايا الطلاق للشقاق بلغ 24783 و55 قضية بسبب عيب في أحد الأزواج، و1071 قضية بسبب الإخلال بأحد الشروط التي يتضمنها عقد الزواج و2109 قضية بسبب غياب الزوج.

ارتفاع قضايا الشقاق، خصوصا من قبل النساء، يجد أسبابه في كون الدعوى معفية من الرسوم القضائية، إضافة إلى أن مدونة الأسرة تبيح للمرأة رفع هذه الدعوى التي غالبا ما تكون المناقشات فيها شكلية وتنتهي بالطلاق. ويؤاخذ كذلك على المدونة عدم قدرتها على حماية القاصرات، وعدم قطعها مع تعدد الزوجات.

الأم تمنح الجنسية

الخطوة الثانية التي تم اتخاذها بعد صدور المدونة في 2004، أعلن عنها في خطاب العرش من مدينة طنجة في 30 يوليوز 2005، حيث قرر الملك تخويل الأم المغربية حق منح جنسيتها لأبنائها من زوج أجنبي، في تعديل تاريخي لقانون الجنسية، لتصبح الجنسية مترتبة على النسب أو البنوة، بعد أن كانت تقتصر على الأب فقط.

ومكنت هذه الخطوة من إنصاف فئة من المواطنين تجري في عروقهم دماء مغربية بعد أن عانوا في السابق من مشاكل قانونية وإدارية. فالقانون جاء لينهي التمييز الذي طال المرأة المغربية بخصوص حقها في نقل جنسيتها الأصلية لأبنائها، واضعا بذلك حدا لمعاناة العديد من الأبناء الذين يعيشون كمغاربة منذ عقود، غير أنهم كانوا مجبرين على تجديد رخص الإقامة ببلدهم.

وبذلك أصبحت جنسية الأم المغربية تنقل لأطفالها بصفة تلقائية، بحث يعتبر طفلها مغربيا منذ مولده، سواء كان ذلك في المغرب أو خارجه. فالمادة الجديدة من القانون تنص على أنه "يعتبر مغربيا الطفل المولود من أب مغربي أو أم مغربية".

حذف التمييز وتكوين المرشدات

أكثر من ذلك، أقدم المغرب على رفع تحفظاته على المعاهدة الدولية لمحاربة كل أشكال التمييز ضد المرأة. وهو القرار الذي أعلنه الملك شخصيا، دون أن يمنع ذلك ارتفاع بعض الأصوات المنبهة إلى التعارض المحتمل بين هذا الإجراء وبعض الثوابت الدينية، خاصة ما يتعلق بالإرث.

وعرف الحقل الديني المغربي بدوره "ثورة نسائية" بعد أن تم الإعلان عن تخرج الفوج الأول من المرشدات الدينيات سنة 2006، واللواتي يتمثل دورهن في مساعدة النساء في فهم المسائل الدينية، مع تعليمهن وتقديم الدعم لهن في المدارس والسجون.

وقد بدأ المغرب خطة لإعادة هيكلة الحقل الديني بعد تفجيرات 16 ماي 2003 بالدار البيضاء التي خلفت 45 قتيلا بمن فيهم ثلاثة عشرة انتحاريا نفذوا التفجيرات. وكان الملك محمد السادس قد أعلن في أبريل 2004 عن "إرساء استراتيجية مندمجة وشمولية ومتعددة الأبعاد تهدف بالأساس إلى تحصين المغرب من نوازع التطرف والإرهاب والحفاظ على هويته المتميزة بالوسطية والاعتدال والتسامح".

في ظل ما يعرفه العالم، من اهتزاز في منظومة القيم والمرجعيات ، وتداخل العديد من الأزمات، فإننا في أشد الحاجة إلى التشبث بالجدية، بمعناها المغربي الأصيل:

-أولا : في التمسك بالقيم الدينية والوطنية، وبشعارنا الخالد: الله – الوطن – الملك؛

-ثانيا: في التشبث بالوحدة الوطنية والترابية للبلاد؛

-ثالثا: في صيانة الروابط الاجتماعية والعائلية من أجل مجتمع متضامن ومتماسك ؛

-رابعا: في مواصلة مسارنا التنموي، من أجل تحقيق التقدم الاقتصادي، وتعزيز العدالة الاجتماعية والمجالية."

خطاب الذكرى24 لاعتلاء العرش

29 – 07 – 2023

حرب المدونة لن تقع

خالد البكاري

لم يكن لخرجة عبد الإله بنكيران التي أطلق فيها نيران خطابته على نبيل وادريس وأمينة والآخرين من مفعول، سوى إثارة بعض الغبار عن مشهد سياسي وحزبي راكد، قبل أن يعود إلى سباته العابر للفصول (المشهد الحزبي أعني)، فلم تعد الحياة الحزبية تثير الاهتمام إلا بفضل فضيحة "تقرير المجلس الأعلى للحسابات" أو ملاسنات كتلك التي نقلها بنكيران من صالون بيته إلى مؤتمرات حزبه الإقليمية والجهوية.

هدد عبد الإله بإمكان اللجوء إلى مليونية، إذا تم المس بالمعلوم من الدين بالضرورة في المدونة المرتقبة، أو إذا تمادى القوم من "الحداثيين" في استهداف "الشريعة"، وهو يعلم أن لا مليونية ستقام بدعوة منه، ولا بدعوة من خصومه، كما يعلم كذلك أن النص النهائي الذي سيعرض على الملك لن يتضمن ما من شأنه أن يكون مخالفا للقطعيات الدينية.

ما الجدوى من هذه الخرجات؟ للإجابة عن هذا السؤال، يلزم الجواب عن سؤال آخر: بما يمكن ملء فراغات الخطابات، وقد تم تسييج الأسقف؟

بالمقارنة مع لحظة الانتقال من مدونة الأحوال الشخصية إلى مدونة الأسرة قبل عشرين سنة، ثمة الكثير من الانزياحات، ولكن نحو التماهي والتشابه الذي يقتل السياسة، ويصيب السلط المضادة المفترضة بالشلل.

قبل عشرين سنة، كانت حرب المدونة قائمة على تقاطب سياسي وإيديولوجي، يترجم تقاطبا مجتمعيا وثقافيا، يومها قيل إن التناقضات الهوياتية والثقافية تحرك المجتمع أقوى من التناقضات الطبقية.

قضايا من مثل مدونة الأسرة بين أحكام الشريعة والمواثيق الكونية لحقوق الإنسان، أو ترسيم الأمازيغية والحرف الملائم لكتابتها، أو المهرجانات الغنائية والسينمائية في علاقتها ب"العري" وليس في علاقتها بتبذير المال العام، وغيرها، كانت كافية لإشعال نقاشات "ساخنة".

> **لن يكون لمذكرة المجلس الوطني لحقوق الإنسان أي ترجمة في نص المدونة، إلا فيما سيقبله توافق المجلس العلمي الأعلى والمجلس الأعلى للسلطة القضائية**

كان مقال عن لقطة في فيلم سينمائي، تتحول إلى موضوع خطب في بعض المساجد، ثم ردود على الخطب والمقال في جرائد أخرى، وينتهي الأمر بوقفات أمام القاعات التي تعرض الفيلم، وببيانات مضادة تحذر من التكفير والترهيب الفكري.

اليوم، لم تعد مثل هذه المعارك "الهوياتية" تثير كثيرا من النقاش أو "الضجيج" أو الاهتمام، باستثناء ما يفتعل في وسائط التواصل الاجتماعي من حديث عن "التمغربيت" وإعادة اكتشاف الأصل "المغربي/ الموري"، مما لا صدى له خارج هذه الفضاءات الافتراضية.

خلال هذه العشرين سنة، اختفى شعار "المشروع الحداثي الديموقراطي" الذي أطر بدايات ما سمي حينها عهدا جديدا، استرجعت الدولة طابعها المحافظ بهدوء وتدرج، ولفظت في محطات كثيرة من استقطبتهم من "حداثيي اليسار المتعب"، أولئك الذين برروا انعطافهم نحو اليمين "المخزني" بضرورات التحالف معه باعتباره تناقضا ثانويا، مقارنة بالتناقض الرئيس المتمثل في القوى "الظلامية".

وجدت الدولة نفسها مجبرة على التخفيف من استحقاقات رفعها لشعار "المشروع الحداثي الديموقراطي" في أفق دفنه، لأنها اكتشفت أن تكلفته تقتضي التحول الديموقراطي من جهة، والتخلص من بعض التقييدات التي تضعها صفة "أمير المؤمنين" أمام "ثورة" تحديثية في القوانين، يمكن أن تستغلها تيارات الإسلام السياسي، لمنافسة "إمارة المؤمنين" حول "احتكار" القول والفتوى الدينيين، فيما يهم تدبير المعاش والعلاقات.

تصادف كل هذا، مع الوصول المفاجئ لإسلاميي العدالة والتنمية لرئاسة الحكومة، بفضل سياق احتجاجات، لم يكن لهم فيها سهم، سوى أنهم كانوا "لمكر التاريخ" التنظيم المناسب لقطف الثمار، وكما تصالحت "اشتراكية" الاتحاديين مع اقتصاد السوق في نسخته المغربية الريعية، تصالح إخوان بنكيران مع المهرجانات الفنية، وصادقت حكومتهم على اتفاقية سيدياو (اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة) التي كانوا يعتبرونها "الشر المطلق"، والأداة الغربية لتخريب المجتمعات، بل وصادقت "حكوماتهم" حتى على بعض من بروتوكولاتها الاختيارية، وصاغت القانون الإطار للتربية والتكوين الذي يقر التناوب اللغوي بديلا للتعريب الشامل، وهو ما كانت قبل ذلك مستعدة لتجييش "كتائبها" الواقعية والافتراضية ضده، وكانت ثالثة الأثافي توقيع العثماني للاتفاقية التي أقرت استئناف التطبيع مع "إسرائيل" رسميا، وهو الذي كتب سنة 1997 مقال " التطبيع إبادة حضارية".

نجح المخزن في تقليم أظافر الإسلاميين.

هكذا، وفي الوقت الذي كانت الدولة تستعيد نسقها المحافظ، كان إسلاميو العدالة والتنمية يقدمون تنازلات من رصيدهم "المحافظ"، لتكون النتيجة العودة إلى روح الدولة التي شيدها الحسن الثاني: المحافظة "لايت"، التي تتعايش مع النيران الصديقة، والحداثة "بدون مواد حافظة"، التي تشبه مسدسا بدون طلقات.

في المحصلة، سيمر "ورش" المدونة، دون ضجيج آلات الحفر، ولا احتجاجات العمال، ولن يضيف المهندسون طوابق إلى التصميم الأصلي.

لن يكون لمذكرة المجلس الوطني لحقوق الإنسان أي ترجمة في نص المدونة، إلا فيما سيقبله توافق المجلس العلمي الأعلى والمجلس الأعلى للسلطة القضائية (الممثلان لوظائف الإمامة الكبرى في نسق الآداب السلطانية)، والسؤال المطروح: هل سيستمر المجلس في رفع توصياته بخصوص ملاءمة القوانين الوطنية مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان بعد أن تصادق رئيسته بصفتها عضوا في اللجنة على تعديلات المدونة التي لن تنضبط حتما لكل مقتضيات المرجعيات الحقوقية الكونية؟

والغالب أن أبرز التعديلات ستهم تجريم زواج القاصرات (أو على الأقل التقييد بما يفيد المنع)، وإلغاء التعصيب في الإرث، وترسيم إثبات النسب عبر الخبرة الجينية، وإمكان حصول المطلقة بدورها على الولاية على الأبناء (بشروط أو بدونها)، مما يمكن أن تقبله الاتجاهات المحافظة، وإن بدت أنها تبدي رفضا لبعضها الآن، وسيكون قبول بعد رفض كما كان الحال مع مدونة الأحوال الشخصية.

لهذا، فإن حرب المدونة لن تقع، ولن تكون هناك مليونية، وسيبقى خطباء لمساجد هادئين في انتظار مصادقة الملك على مخرجات اللجنة للإشادة بها وشرعنتها "شعبيا"، هؤلاء الخطباء الذين مر العديد منهم من محاضن الحركات الإسلامية سريعا أو لمدة طويلة، لكنهم اقتنعوا بأنه كما أن الأحزاب هي أحزاب جلالة الملك، فإن الخطباء هم خطباء أمير المؤمنين، لا يهم إن كانت الخلاصة التي وصلوا لها اقتناعا بعد مراجعات، أو خوفا، أو مصلحة، ما دامت النتيجة واحدة، ولكل امرئ ما نوى

لن تقع حرب المدونة، ولن يتجاوز "الفرقاء" سقف الملاسنات.

قصة بلدة كان يروي عطشها وأرضها "رجل الماء" بعيدا عن يد السلطة

الفكيكيات.. سيدات الستة

مع استمرار الاحتجاجات بمدينة فكيك، وتأججها بعد توقيف الناشط البارز في الحراك محمد براهمي، والحكم عليه بالحبس النافذ 3 أشهر، على خلفية تصريحاته في إحدى المسيرات، بدأ يقفز إلى السطح السؤال التالي: لماذا يحتج الفكيكيون بهذا الإصرار كله على تفويت الماء، في حين أن القرار يشمل أزيد من 130 جماعة في الشرق وحده؟ "لسان المغرب"، بدورها حملت السؤال إلى أهل الواحة، لتبين الفرق في العلاقة مع الماء هنا وهناك، وترفع البصمات النسائية الواضحة في هذا التحرك النضالي المميز بشعلته التي لم تنطفئ وأسلوبه السلمي والمتحضر.

عبد المجيد أمياي

"أنا فكيكية أصيلة.. من الجذر للنخلة، أنا بنت الحايك وبنت بنات الحايك"، بهذه الكلمات تشرع حورية هقة، وهي سيدة في عقدها السادس، في الحديث عن إحدى المسيرات الاحتجاجية النسائية التي جابت شوارع فكيك، احتجاجا على قرار الجماعة الانضمام إلى مجموعة الجماعات "الشرق للتوزيع".

أصل الحكاية كان يوم قرر مجلس فكيك قد قرر في دورة استثنائية نهاية نونبر الماضي، الانضمام إلى المجموعة التي ستفوض تدبير قطاع الماء والتطهير السائل، للشركة الجهوية التي يرتقب أن تتأسس وفق القانون الجديد المتعلق بالشركات الجهوية متعددة الخدمات، ما أشعل موجة احتجاجات في المنطقة.

الاستثناء فكيكي

الانخراط النسوي في الدينامية الاحتجاجية التي تعرفها المدينة، منذ أكثر من ثلاثة أشهر، ليس وليد اليوم، بل كان واضحا منذ الوهلة الأولى. وبالرغم من التفسيرات التي يقدمها بعض المحتجين من كون ذلك راجع إلى اختلال البنية السكانية نتيجة هجرة الذكور للعمل خارج الواحة في ظل انعدام فرص العمل، إلا أن آخرين يؤكدون أن تنامي الوعي لدى المرأة الفكيكية، يساهم بشكل جلي في فعلها وتحركها الميداني في هذا الملف، وفي ملفات سابقة كما كان الأمر في احتجاجات "العرجة".

مسيرة يوم 26 يناير 2024 كانت مختلفة تماما على الاحتجاجات السابقة، لقد التقت حورية والمئات من النسوة الأخريات أمام مقر الجماعة والباشوية، وهن يرتدين الزي التقليدي الأبيض "الحايك"، وهو زي لازال يحافظ على مكانته في المجتمع الفكيكي المتشبث

بعاداته وتقاليده الضاربة في التاريخ.

انطلقت المسيرة وجابت أهم شوارع المدينة، حيث رددت النساء شعارات قوية من قبيل "يا جلالة الملك فكيك تناديك"، وشعار "حتجي حتجي يا لمرا القضية راهي مرة"، وشعار "يا صاحب الجلالة واش عجباك هاد الحالة".

وقالت هقة في تصريح لـ"لسان المغرب"، إن الحايك بالنسبة للمرأة الفكيكية، هو لباسها التقليدي الأصلي، والاحتجاج به هو تعبير عن التشبث بالأصل ومياه فكيك هي جزء من هذا الأصل الذي وجدت الواحة من أجله.

الحايك هو في نفس الوقت، حسب هقة، رسالة "سلام" للمسؤولين، الذين يأملون فيهم الحفاظ على حقوق الساكنة، و تفهم رسالتها الرافضة لدخول الشركة لمجال تدبير الماء بالواحة، "لأن فكيك ليس لها شيء غير الماء، وأجدادنا خاضوا معركة الماء وناضلوا وقاتلوا من أجل أن يتحرر الماء"، على حد تعبير نفس المتحدثة التي تواظب على حضور احتجاجات الساكنة مرتين في الأسبوع، كل ثلاثاء وجمعة.

سيدة الماء

بالنسبة لكريمة دبشي، رئيسة الفرع المحلي للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، وواحدة من المشاركات في الاحتجاجات التي تعرفها الواحة منذ أشهر، فإن قرار "تفويت" قطاع الماء، في إشارة منها لانضمام الجماعة لمجموعة الجماعات الشرق للتوزيع، هو قرار مرر ضد رغبة الساكنة التي رفضت بقوة هذا الإجراء، بالرغم من أن المجلس نفسه كان رافضا في البداية، قبل أن يتراجع بأغلبية 9 أعضاء مقابل 8 عن قرار الرفض.

> **الانخراط النسوي في الدينامية الاحتجاجية التي تعرفها المدينة، منذ أشهر، ليس وليد اليوم**

هذا التحول بالضبط، حسب دبشي، هو أكثر ما أغضب الساكنة، ودفع بنساء فكيك للاحتجاج بهذه القوة التي نشهدها اليوم. وأضافت أن ما حصل هو بمثابة إقصاء وتهميش وتهجير ممنهج، على اعتبار أن الماء هو عمودها الفقري وأساس قيام الواحة وما تزخر به "شادنا هنا غي الماء" تقول دبشي.

واعتبرت المتحدثة نفسها انخراط النساء بقوة في هذه "المعركة"، تعبيرا عن كون المرأة حكيمة في تدبير الماء، أي أنها تعرف قيمته "فهي سيدة الماء إن شئنا القول" تقول الناشطة الحقوقية.

وعلاقة بطريقة الاحتجاج المختلفة، أكدت دبشي أن الحايك هو رمز مدينة فكيك وهي معروفة به منذ القدم، على غرار ما هو معروف في باقي الواحات. والحايك الأبيض بالخصوص الذي تُعرف به هذه الواحة التي تقع 400 كلم جنوب وجدة، يرمز إلى التجذر في الأرض، وإلى السلام في نفس الوقت، أي أن "مسيراتنا سلمية نطالب فيها بحقوقنا التي هي أصل ثباتنا هنا وباعتبارنا نساء، فالمرأة هي المدبرة الأولى للماء".

دورة استثنائية

حورية هقة التي تسعفها ذاكرتها القوية، تؤكد أنه طوال العقود الماضية، في زمن المجالس السابقة، حاول المكتب الوطني للماء الصالح للشرب، تولي مهام تدبير الماء في الواحة، لكن كانت هذه الرغبة دائما ما تواجه بالرفض من قبل الرؤساء السابقين.

وطالبت في هذا السياق مجلس المدينة بمراجعة هذا القرار، هذه المراجعة التي ستتم وفق المحتجات عن طريق عقد دورة استثنائية وإعلان الانسحاب من مجموعة الجماعات الشرق للتوزيع.

لكن مطلب الدورة الاستثنائية يواجه برفض من المجلس، إذ سبق لأحد أعضاء المجلس أن طالب بإدراج نقطة الانسحاب من المجموعة في دورة استثنائية، غير أن رئيس المجلس رفض ذلك على اعتبار أن المجلس سبق وأن حسم في الموضوع بشكل ديمقراطي، وليس هناك ما يستدعي عقد دورة استثنائية أخرى.

كما سبق للمجلس أن أكد في توضيح موجه للعموم، أن القرار الذي اتخذه المجلس يعني فقط الانضمام لمجموعة الجماعات وليس كما يروج تفويت قطاع الماء لشركة خاصة. وأبرز أن التدبير الجديد في إطار العقود التي ستبرم مع الشركات الجهوية المتعددة الخدمات، محددة بالقانون المتعلق بهذه الشركات، ومن شأن ذلك أن يعالج الاختلالات التي يعرفها قطاع الماء في الواحة.

ويقول أحمد السهول، عضو التنسيقية المحلية للدفاع عن قضايا فكيك، التي تقود الاحتجاجات، إن "مياه فكيك موروثة عن الأجداد، وقبل أن تضع الدولة يدها على الواحة حفروا الآبار والسواقي والخطارات، وتفننوا في ذلك، وأتقنوا نظام الري بشكل لا يكاد يعرف له شبيه إلا في بعض الواحات".

وعندما تكونت الجماعة القروية سابقا، لم تجد من بد إلا أن تطلب من الساكنة "الترخيص لها" لاستغلال واحد من منابع المياه، المملوكة لذوي الحقوق فـ"رخصوا لأول جماعة قروية، لذلك يعتبر أهل فكيك الماء

ملكا خاصا لهم، وأن الدولة استفادت من مجهودات الأجداد قبل ذلك".

هواجس أهل المنطقة لا تتوقف عند هذا الحد، ويؤكد السهول أن الساكنة تعاني من "الجرح الحدودي". فإلى وقت قريب وبالتحديد في ثمانينيات القرن الماضي، عندما كان الفكيكيون يجتازون الحدود إلى الضفة الأخرى، "أول ما يطالعهم عبارة مكتوبة بالفرنسية "beni-ounif de figuig"، حتى وجدوا اليوم أنفسهم أمام اقتطاعات مستمرة من أراضيهم، وفقدت بذلك الواحة عمقها الاقتصادي".

آخر الجراح الحدودية اقتطاع أراضي العرجة بضيعاتها الحديثة التي أفنى بعض الفلاحين عمرهم من أجلها، وهي "الأراضي التي تقتطع من تراب الواحة، بمياهها ونخيلها"، يضيف السهول. وفي ظل هذا الوضع وفي ظل التهميش الذي تعيش على وقعه المدينة، خاصة على مستوى الخدمات العامة، فإن تخوفات ساكنة فكيك طبيعية".

> **آخر الجراح الحدودية اقتطاع أراضي العرجة بضيعاتها الحديثة التي أفنى بعض الفلاحين عمرهم من أجلها**

أصل الوجود

"من يعرف الحفاظ على الماء يعرف كيف يحفظ الإنسان" يقول محمد الجلالي، وهو فلاح صغير بفكيك لا يبعد بستانه كثيرا عن التجمع الحضري لقصر زناكة، أكبر قصور الواحة. وأضاف في حديث إلى "لسان المغرب"، أن عيون ومنابع فكيك هي التي دفعت الإنسان للاستقرار هنا.

"الماء صنع الإنسان هنا، وعندما يدافع الفكيكي عن الماء فإنه يعتبر الأمر قضية وجود، والماء بالنسبة إليه لا يعني ما يعنيه لشخص آخر في مدينة أخرى تجلبه له الشركة في الصنابير"، يضيف الجيلالي.

29 منبعا للحياة

يوجد في واحة فكيك 29 منبعا للمياه، حسب عبد المجيد بودي، وهو فلاح وخبير في أنظمة الري التقليدية، سبق ورافق منظمات دولية كـ"الفاو"، في دراساتها حول المجال.

يتذكر بودي حتى وقت قريب، قبل أن تصل المياه عبر الصنابير، كيف كان كل بيت في فكيك يتوفر على مطفيات (صهاريج مغمورة في الأرض تستخدم لتخزين المياه)، تنقل إليها المياه عبر قنوات الري، ومن هذا المنطلق يؤكد أن الفرشة المائية

للشرب والري لم تكن يوما متفرقة ولا يمكن فصلها، في إشارة إلى أن التمييز في الاستغلال بين ما سيؤول للشرب وحده، والري من جهة أخرى سيكون من الأمور المستحيلة على أية شركة.
عندما سمح الأهالي للجماعة أول مرة في ستينيات القرن الماضي باستخدام منبع من المنابع لضخ المياه منه وتوزيعه، ظهر التأثير على باقي المنابع المستخدمة في الري جليا، وهو ما جعل الساكنة تطلب من الجماعة تغيير موضع الضخ. ومما يجعل سكان الواحة يتشبثون بحرية الاستغلال، كون منابع المياه هي ملكية خاصة، وكل عائلة من عائلات فكيك إلا ولها نصيب من المياه يوازي ما لها من أراضي وبساتين.
طيلة 9 قرون أو أكثر، تمكنت الواحة حسب بودي من تدبير المياه بطريقة تقليدية ضمنت العدالة والاستدامة، إذ يتم جمع مياه المنابع في صهاريج عملاقة، وبعدها يشرف "اسريفي" وهو "رجل الماء" على التوزيع، كما هو الحال لبودي، الذي زاول هذا النشاط لنحو خمسة عقود.
وحدة قياس الأنصبة هي "الخروبة"، ولكل فلاح نصيب بمقدار خروبة أو أكثر أو أقل.
ويضمن النظام المعمول به استغلال المياه بشكل سلس، يتمكن معه الفلاح من الري في الوقت المناسب وبعدد المرات التي تتوافق مع المزروعات التي يهوى زراعتها، وتجنبه الري الليلي وفي وقت القيظ، عكس الأنظمة التقليدية الأخرى التي تعتمد فقط على نظام المناوبة.

وظائف عميقة

أنتجت هذه العلاقة الوطيدة مع الماء، لدى الفكيكيين، وفق بودي، هوية ثقافية وعلاقات اجتماعية ورأسمال لامادي وحتى مادي، يتجلى في العادات الاجتماعية التي صمدت لقرون كنظام "تويزا" الذي مكّن الأهالي من إعمار الواحة وتشييد المنازل فيها.
لم يكن الماء عبر التاريخ يؤدي في واحة فكيك الوظيفة المتعارف عليها اليوم، من شرب وري للمزروعات، بل كان ضامنا لاستقرارها وأمنها، وهنا يعود بودي إلى التاريخ الحديث، وبالتحديد العام 1903، عندما قصفت فرنسا فكيك، وفرضت على أهلها أداء غرامة مالية، فما كان لهم من مصدر لأداء ما فرضته القوة الاستعمارية إلا أن باعوا استغلال يوم من المياه من أجل تحصيل المال الكافي لأداء ما فرض عليهم بقوة النار والحديد.
يلخص بودي الأمر في النهاية وهو يستحضر ما تعرفه الساحة اليوم من احتجاجات ويقول إن "الصراع يتعدى الرئيس والشركة، الجدل قائم بين القوانين المتغيرة والعرف القديم الثابت.. ملي كيهضرو الفيكيكيين يتجاوزون الماء بحد ذاته لأن الأمر يتخطى إلى المس في العلاقات ديالهم والواحة منظومة متكاملة..".
وفي الوقت الذي يؤكد مجلس المدينة في تبريره لقرار الانضمام لمجموعة الجماعات، أن الأمر سيمكن من القضاء على الإشكالات المرتبطة بالماء وتعزيز الحكامة، يرى بودي أن المشكل الحقيقي لا يكمن في نمط الاستهلاك الحالي الذي يمكن معالجة أي نواقص تعتريه، ولكن الإشكال الذي كان له أثر بالغ على الفرشة المائية، هو بلورة قوانين فسحت المجال لاستغلال أراضي الجموع، وإحداث استغلاليات كبيرة في مجال إنتاج التمور، في إطار مخطط المغرب الأخضر وضخ مياه الواحة بلا حسيب أو رقيب.

لطيفة دبشي.. نخلة من واحة فكيك

مريم الفارسي

رسمت نساء فكيك خلال انتفاضهن ضد قرار "خوصصة" الماء، مشاهد ملحمية وهن يرفلن في "الحايك الأبيض". إحدى هؤلاء النساء البارزات بهذا الحراك هي لطيفة دبشي، المرأة التي تقول إنها "متشبثة بالأرض إلى أقصى الحدود"، آثرت البقاء "مرابطة" في الواحة حينما تعددت أمامها الفرص.

حكاية "نخلة"

تحكي لطيفة دبشي في حديث لها مع "لسان المغرب" عن ارتباطها بهذه الواحة قائلة: "أنا من هذه الأرض أبا عن جد، ومتشبثة بها إلى أقصى حد"، تتابع وهي خريجة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بوجدة أنه "كانت أمامها فرص عدة للخروج من فكيك لكنها اختارت البقاء بها وفاء للأصل وللجذور".
تخرج لطيفة مع نساء المنطقة وهي مدرّسة للأجيال، في كل احتجاج لهن عن حقهن في الماء، وتعلمت الدفاع عن القضايا العادلة حينما كانت طفلة، وهي التي فتحت أعينها على أب قارئ ومنزل لا تفارقه أخبار العالم.
تقول إن "عبارات من قبيل هنا لندن.. أو صوت أمريكا كانت مألوفة في بيتنا"، مضيفة أنها ومنذ الطفولة كانت تتابع ما يحدث في العالم العربي والعالم أجمع، وتُرجع هذا الوعي بالقضايا المجتمعية الذي هي عليه اليوم إلى ذلك.
تقول في هذا الصدد إن كل تلك الأحداث "جعلتني تواقة للحرية والتجديد والتنمية والتغيير"، وهو ما رفع حساسيتها تجاه القضايا المحيطة بها، خاصة تلك المتعلقة بالواحة التي تنتمي إليها.
وتترجم لطيفة دبشي تعلقها بهذه الأرض من خلال ما تقدمه لها من موقعها الخاص، إذ اشتغلت في بداياتها الأولى تعلم النساء في محو الأمية ثم انخرطت في العمل الجمعوي والسياسي، لتغدو بعدها أستاذة لأطفال المدينة بإحدى مدارسها.

قضايا حارقة

في خضم حديثها عن المسار الذي اختارته، تقول لطيفة إنه يحز في نفسها أن ترى "خيرة أبناء الواحة يرحلون تباعا ويهاجرون بحثا عن سبل عيش أفضل".
وتحدثت لطيفة عما تقول إنه تهميش يطال أهل الواحة خاصة فيما يتعلق بالجانب الصحي، وقالت في هذا السياق إن المدينة لا تتوفر على مستشفى، "يوجد عندنا فقط مستوصف أو اثنين يتناوب عنهما مجموعة من الأطباء بين الغياب والحضور".
وتؤكد أن أهل المنطقة يضطرون إلى التنقل من أجل التطبيب إلى مدن أخرى، وهو الأمر الذي تقول إنه "سبب مباشر يقود رجال ونساء المنطقة إلى الهجرة في بحثهم عن ظروف عيش جيدة"، وتضيف بمرارة: "إن الهجرة جعلت المدينة مفرغة من خيرة أهلها وهو ما يحز في قلبي كثيرا".

نساء الواحة والنضال

في حديثها عن "نضال" نساء فكيك الذي يخضنه منذ أشهر ضد قرار خوصصة مياه الواحة، تقول لطيفة إن نضال نساء فيكيك ليس وليد اللحظة. وتعود بنا لطيفة إلى حقبة الاستعمار لتحكي قصص النساء اللواتي كن يخاطرن بحياتهن في سبيل إمداد المقاومين بكفاف أيام طوال.
وتابعت: "لقد كانت نساء الواحة يحملن على ظهورهن ما جادت به منازلهن البسيطة، إلى المقاومين في التخوم والجبال، يفعلن ذلك وهن لا يأبهن بالأخطار المحدقة بحياتهن على يد المستعمر".
وتؤكد لطيفة دبشي أن المرأة الفكيكية كانت دائما طاغية الحضور و"إحساسهن بالظلم الذي يطال الواحة كان متقدا على الدوام".
وروت لنا بعضا من هذه المحطات قائلة إنه "قد كانت هناك في وقت سابق على الاستقلال، مظاهرات خاضها شباب المدينة ضد الأوضاع التي يعيشونها، وقامت السلطات باعتقالهم، فذهبت كل نساء الواحة إلى مكان اعتقالهم، وشرعن في الصياح".
وتقول إن "هؤلاء النساء لم يكن لديهن شعارات ولا كلام يقال، لكنهن استعملن صوتهن بأعلى ما فيه من أجل كف التعذيب وإطلاق سراح هؤلاء الشباب.. كان دائما الصوت هو سلاح نساء فكيك".

معرضهم ومعرضنا؟

زرت العاصمة العمانية مسقط، الأسبوع الماضي، للمشاركة في ندوة من ندوات معرضها الدولي للكتاب، بدعوة كريمة من وزارة الثقافة العمانية واللجنة الثقافية الساهرة على تنظيم فعالياته. وكأي مهتم بالثقافة وحركة الإبداع في كل مكان، صرت منشغلا، منذ أن وطأت قدماي أرض مجان ومزون، بالمقارنات- أو لنقل بالتمايزات- بين المعرض الذي تشرفت بزيارته في مسقط ومعرضنا الدولي للنشر والكتاب المرحّل من الدار البيضاء إلى الرباط.

لا أخفيكم أنني اندهشت، منذ البداية، من البناية الفخمة التي تحتضن فعاليات معرض الكتاب هناك. كل الفضاءات متوفرة وفسيحة ومنظمة ونظيفة، إذ البناية في حد ذاتها تحفة معمارية رائعة، تلفت الأنظار من بعيد بقبتها الضخمة الزرقاء الفاتح. أقيمت البناية، التي تحمل اسم 'مركز عمان للمعارض والمؤتمرات'، على تلة من تلال مسقط الكثيرة، على مساحة شاسعة أتاحت لمصممي المشروع أن يحيطوا البناية بحدائق خلابة ومرائب سيارات واسعة، وأن ييسروا الولوج إليها، عبر مسارات متعددة تقود إما إلى المرائب الخارجية أو المرائب الأرضية التي هي في حد ذاتها متاهة حقيقية، حتى للمواطنين المحليين أنفسهم. فضلا عن هذا، تتكون البناية من عدة طوابق، بعضها فضاءات ترفيهية، وبعضها الآخر مكاتب إدارية ومرافق تقنية وغيرها. أما الفضاء الأساس، فيتمثل في فضاء الكتب الذي يشغل طابقا كاملا، وهو مجهز بكل ما تحتاج إليه أروقة دور النشر من مستلزمات خدمة القراء.

لنتوقف قليلا عند الأروقة. إن أول ما يسترعي الانتباه هو أنها مقصورة على دور النشر فقط، إذ هي مصممة تصميما هندسيا طوليا وعرضيا متساويا، ومرتبة وفق ترتيب أبجدي ورقمي، تجعل البحث عنها أمرا بالغ السهولة. وتسمح ممراتها الواسعة بتنقل الزوار بارتياح كبير بينها، وبتفادي الازدحام والاكتظاظ. بخلاف معرض الكتاب في المغرب، لا تحتضن الأروقة أي مؤسسات أخرى لا تزاول مهن صناعة الكتاب ونشره وترويجه. ولا تشهد تنظيم ندوات وحوارات، كما يجري في فضاء معرضنا، ولا تحتضن سوى توقيعات الكُتّاب جديد إصداراتهم. ولأن المعرض فسيح للغاية، فإنه يسمح بمشاركة عدد كبير من دور النشر المحلية والعربية والعالمية. وقفتُ هناك على مشاركة دور نشر عربية، وأخرى غربية، لا تشارك في معرض المغرب، رغم قربها الجغرافي منا. وأظن أن سبب عدم مشاركتها هنا في المغرب يرجع، من جهة أولى، إلى ضيق المساحة المخصصة لفضاءات العرض؛ ومن جهة ثانية، إلى تخصيص مساحة مهمة منها لمؤسسات الدولة، كالوزارات وبعض المجالس الرسمية وغيرها، فتتقلص بذلك مساحة عرض الكتاب سنة بعد أخرى. وقد تابعت خلال عشرين سنة- على الأقل- من عمر معرضنا كيف هيمنت هذه المؤسسات على مساحة المعرض الدولي للنشر والكتاب، رغم أن وظيفتها لا ترتبط بالكتاب، ولا بالنشر، بأي صلة.ثمة أيضا ملاحظتان أساسيتان تثيران الانتباه في معرض الكتاب في مسقط. تتمثل الأولى في العناية الكبيرة بكتاب الناشئة، حيث تخصص الجهة المنظمة أروقة خاصة بهذا النوع من المنشورات. كما تقدم الدور الأخرى الصنف ذاته، ضمن منشوراتها المختلفة. أضف إلى هذا أن المعرض يحتضن أنشطة متنوعة موجهة إلى الأطفال واليافعين. كما ينعكس حضور كتاب الناشئة من خلال اهتمام الأسر العمانية بهذا الصنف من الكتب، وحرصها على اصطحاب الأبناء إلى فضاءات العرض والأنشطة المختلفة. أما الملاحظة الثانية، فتتجسد في انفتاح المعرض على قارات الأدب والفكر المختلفة؛ ذلك أن الكتاب الآسيوي، خاصة الإيراني والهندي والصيني، متوفر بكثرة. ويتوفر الكتاب الأوربي، خاصة الروسي، والأفريقي والأمريكي، وفي مقدمته الأمريكي اللاتيني، عبر نافذة الترجمة التي يزاولها الكتاب والمثقفون العمانيون من لغات مختلفة وبوتيرة إنتاج محترمة.

لا أريد من رسم هذه التمايزات تبخيس جهد وزارة الثقافة في تنظيم المعرض الدولي للنشر والكتاب في الدار البيضاء- عفوا في الرباط- بل أروم التعبير عن ضرورة بناء معرض يليق بإنتاجنا الفكري والأدبي والفني الذي يلقى إشادة واهتماما كبيرين في المشرق، من خلال ما لاحظته في معرض مسقط على الأقل، وما سمعته من مثقفين مشارقة كنت أعرفهم بالاسم من قبل، وتعرفت عليهم مباشرة هناك. فهؤلاء ينظرون إلى الحبابي والجابري والعروي والخطيبي وعبد الرحمان وشكري وزفزاف وبزفور وغيرهم كثير بوصفهم أهرام الثقافة العربية في الوقت الحاضر، كما ينظرون إلى الكتاب المغربي بأنه منارة فكرية وإبداعية يهتدى بها في غبار حروب المشرق. كما أسعى إلى المطالبة بوضع سياسة ثقافية شاملة بمقدورها أن تبقي نور هذه المنارة منبعثا باستمرار إلينا وإلى الآخرين.

محمد حليد

سباطة يعرب 'جاك وسيده'

نقل الروائي والمترجم عبد المجيد سباطة مسرحية الكاتب التشيكي المعروف 'ميلان كونديرا' الموسومة بـ'جاك وسيده' إلى العربية، حيث صدرت هذه الترجمة في الآونة الأخيرة ضمن منشورات المركز الثقافي العربي.

تقدم المسرحية منظور 'كونديرا' إلى القدر والإنسانية، في ثلاثة فصول. وكان كونديرا قد قال عن هذه المسرحية: "عندما احتل الروس بلدي الصغير سنة 1968، قاموا بمنع كل كتبي، وهكذا وجدت نفسي دون أي مصدر دخل شرعي للعيش. حاول كثيرون مساعدتي: ذات يوم، زارني أحد المخرجين مقترحا علي كتابة اقتباس مسرحي باسمه هو لرواية [الأبله] لدوستويفسكي." كما أضاف قائلا: "أعدت قراءة [الأبله] فأدركت أنني لن أكون قادرا على إنجاز هذا العمل، ولو

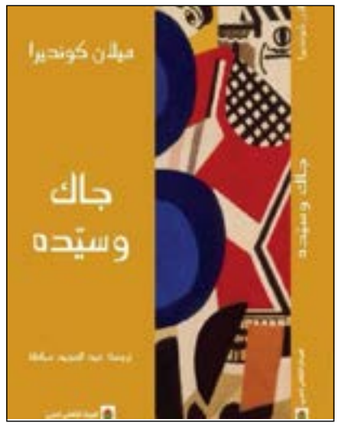

أدى ذلك إلى موتي جوعا. فهذه الأجواء المفعمة بالحركية المفرطة، والأعماق المظلمة، والعواطف العدوانية، ترعبني وتشعرني بالاشمئزاز. ثم وجدتني فجأة، بلا معنى ودون سابق إنذار، مستمتعا باستحضار جاك القدري.

تجدر الإشارة إلى أن عبد المجيد سباطة، الذي تخرج قبل سنة من مدرسة الملك فهد العليا للترجمة، أصدر من قبل ترجمة عربية لرواية 'فتاة الرحلة 5403' للروائي الفرنسي 'ميشيل بوسي' و'لن ننسى' للكاتب نفسه، إذ صدرت الترجمتان معا عن المركز الثقافي العربي. وله في الرواية ثلاث إبداعات هي: خلف جدار العشق' (دار نوفا بلوس الكويتية)، و'ساعة الصفر' و'الملف 42' (المركز الثقافي العربي).

'دمى حزينة' تتوج بجائزة الملتقى للقصة القصيرة

توج الكاتب المصري سمير الفيل بجائزة الملتقى للقصة القصيرة في دورتها السادسة، عن مجموعته القصصية الموسومة بـ'دمى حزينة'، بحسب ما أعلنته لجنة التحكيم هذا الأسبوع في الكويت. ويعد الفائز أول مصري يتوج بالجائزة.

وأفادت اللجنة أنها استندت في اختيارها الأعمال الستة المرشحة ضمن اللائحة القصيرة على عناصر الجدة وجودة بناء النص، وتدل عليه طريقة السرد التي ينتهجها الكاتب، ومدى نجاحه في إقناع المتلقي بها، ومناسبتها لفن القص، وأيضا تمتع النص بالإبداع، وهو القوة الملهمة الحاضرة في النص، علاوة على محددات أدبية أخرى.

وقد تنافس على الجائزة منذ مرحلتها الأولى القاص المغربي إسماعيل غزالي بمجموعته القصصية الموسمة بـ'ثملا على متن دراجة هوائية' الصادرة ضمن منشورات المتوسط. ويذكر أيضا أن القاص المغربي أنيس الرافعي توج بالجائزة ذاتها خلال دورتها السابقة عن مجموعته 'سيرك الحيوانات المتوهمة'.

يشار إلى أن لجنة التحكيم، التي ترأستها الناقدة الأردنية شهلا العجيلي، ضمت في عضويتها الروائي والباحث المغربي شعيب حليفي، بالإضافة إلى الناقدين فهد حسين وسعداء الدعاس والمترجم ميشيل هارتمان.

مدونة الأسرة قانون غير مقدس

8 مارس هو اليوم العالمي للدفاع عن حقوق المرأة الذي يُعتبر فرصة لتقديم الحصيلة حول ما أنجز بخصوص الاعتراف بالحقوق الإنسانية للنساء، ولحظة للتأكيد على المطالب والتحديات التي لا زالت مطروحة.

كل جهة أو مؤسسة رسمية أو غير رسمية، تُخلد هذا اليوم بطريقتها وأسلوبها الذي يتخذ أشكالا مختلفة، لكن الأهم هو تقييم ما تحقق وما لم يتحقق، مع التوقف عند الأسباب والعوامل وآثار كل تأخر على الأوضاع الواقعية والفعلية للنساء.

من البديهي أن هذه الأوضاع تختلف باختلاف السياقات وتتأثر بطبيعة السياسات المتبعة من طرف الحكومات وبالعناصر الداخلية للمجتمعات وبالعوامل الذاتية والموضوعية للمنظمات التي تضع في صلب اهتماماتها وأنشطتها ونضالاتها القضية النسائية.

يحل 8 مارس هذه السنة ونحن نعيش مغربيا على إيقاع انكباب اللجنة التي كُلفت بإعداد مشروع لمراجعة مدونة الأسرة، 20 سنة بعد اعتمادها، وباستقبال مذكرات مختلف مكونات المجتمع حول الموضوع. ويجدر التذكير أنه سبق لعدد من المنظمات النسائية أن نبّهت لاختلالات حول عدد من المقتضيات التي أصبحت تطرح مشاكل، سواء من حيث مضمونها أو من حيث صعوبات تنزيلها على أرض الواقع.

وإذا كان الفاعلون السياسيون المؤسساتيون لم يُحركوا الساكن حينها ولم يتفاعلوا مع ملاحظات ومطالب المنظمات النسائية، فإن الخطاب الملكي، حتى وإن وضع سقفا لما لا ينبغي تجاوزه، فقد جاء دعوة واضحة وصريحة لا تحتمل التأجيل.

فما هي أهم الملاحظات التي يمكن تسجيلها بخصوص هذا الموضوع؟

تجدر الإشارة إلى أن إصلاح مدونة الأسرة اتسم في السابق بكونه أحد القضايا التي كانت مثار نقاش عمومي واسع، وجدل صاخب بين المدافعين عن ضرورة الإصلاح وبين معارضيهم. كانت الحجة الأساسية المقدمة من طرف هؤلاء تعتبر أن مرجعية مدونة الأحوال الشخصية هي المرجعية الدينية الإسلامية التي لا يمكن بأي حال من الأحوال المساس بها، كما كان يُتهم التيار المدافع عن الإصلاح بأن اعتماده على المرجعية الكونية لحقوق الإنسان يجعله في تناقض مع المرجعية الدينية للمجتمع وفي تناف مع الخصوصية المحلية، وهو ما كان يجانب إلى حد بعيد الخلفية التي انطلق منها المدافعون عن الإصلاح، والتي قدموها في مذكراتهم، حيث كانوا يُعلنون تشبثهم بالمرجعية الكونية لحقوق الإنسان وفي نفس الآن يطالبون بضرورة الاعتماد على الاجتهاد وعلى الفكر المقاصدي لجلب المصلحة ودرء المفسدة. هذا إضافة إلى التأكيد على أن كونية حقوق الإنسان لم تكن في أعينهم متناقضة بالضرورة مع القيم الإنسانية التي ألحت عليها كل الديانات الكبيرة وفي القلب منها الديانة الإسلامية.

المشكل في نظر هؤلاء يكمن في مدى استعمال العقل واعتماد الاجتهاد والتخلي عن النقل والتشبث بحرفية النص الديني. وهذا هو مربط الخلاف الذي تبين من خلال النقاش العام والذي ساهم فيه إلى جانب المنظمات النسائية، عدد من العلماء والمفكرين والمثقفين، لعل أبرزهم حينها هو عبد الهادي بوطالب وأحمد الخمليشي وعائشة الحجامي، وغيرهم كثير.

ومع أن هذا الجدل كان أحيانا يسقط في نوع من الحدة والتشنج وحتى العنف اللفظي، فإنه مع ذلك سمح بتوسيع دائرة النقاش والتفسير والتوضيح وتقديم الحجج والأدلة والبراهين من طرف كل تيار على حدة. ولعمري هذا يعتبر أمرا حيويا ومفيدا في سيرورة النقاش العمومي وتشكيل الرأي العام وإتاحة الفرصة للجمهور العريض ليُكوّن رأيه الشخصي وبشكل "عقلاني" بعيدا عن الاتهامات المجانية وعن المغالطات وأحكام القيمة السلبية.

من جهة أخرى، وفي اللحظتين الأساسيتين لهذا الجدل (1992-2000) تكلل هذا الأخير بمراجعة لبعض المواد في اللحظة الأولى وبإصلاح مس عددا من المواد في اللحظة الثانية.

في المُحصلة، أكدت هذه السيرورة التي وقعت خلالها مراجعة المدونة، أن هذه الأخيرة هي في النهاية نص قانوني غير مقدس، مثله مثل كل النصوص القانونية التي تؤطر العلاقات داخل المجتمع، ولأنه كذلك فهو يخضع لميزان القوة السياسي ولوثيرة التدافع ولقدرة كل فاعل على تأطير وتعبئة المجتمع من جهة، وإمكانيات الضغط والتفاوض اتجاه أصحاب القرار من جهة أخرى.

كما أن الحرص على اعتماد المرجعية الدينية ومشروعيته لا يعني أن الجميع له نفس القراءة ولا نفس التأويل، علما أن اتجاهات التفسير والتأويل كانت عبر التاريخ متعددة ولم تكن هناك مدرسة واحدة ولا اتجاها واحدا.

أما في السياق الحالي، فالملاحظ أن حرارة النقاش مقارنة مع السابق

هي حرارة جد منخفضة، كما أن التعبئة ظلت عموما في مستوى حد أدنى ولم تبلغ الذروة التي كانت عليها خلال المحطات السابقة. مرد ذلك ربما هو المزاج العام المنشغل بقضايا تهم غلاء المعيشة وانخفاض القدرة الشرائية وآثار الاختيارات الاقتصادية، كما يمكن تفسيره بالتضييق على حرية التعبير، التي لا تشجع على بروز دينامية جمعوية أكثر قدرة على التعبئة. وهو ما كان عليه الحال في السابق حينما استفادت المنظمات (وساهمت) من هامش الانفتاح الذي طبع الفضاء العام المغربي في سياق الإصلاحات العامة ومن ضمنها الإصلاح الدستوري الذي أدى إلى حكومة التناوب في نهاية التسعينات وبداية الألفية. وشكل ذلك قوسا مفيدا جدا، أثر إيجابيا على العديد من القضايا التي كانت مطروحة حينها، وضمنها قضية إصلاح المدونة.

في ظل السياق الحالي المطبوع بنوع من الفتور العام، حاول الفاعلون طرح مطالبهم، كما عبر البعض عن تحفظه ورفضه المُسبق لما أسماه بالمقدسات والثوابت التي لا يمكن أن تشملها المراجعة، مُرددا الإشارة التي وردت في الخطاب الملكي " لن أحلل ما حرم الله ولن أحرم ما أحله".

من بين القضايا المطروحة والمتداولة بتفاوت لدى هذا الطرف أو ذاك، هناك باختصار شديد:

- مبدأ القوامة المؤطر للمدونة والذي يعتبر الخلفية المؤسسة لموادها التي تتحكم في مجموع المواد؛
- سن الزواج الذي أدى إلى ارتفاع نسبة زواج القاصرات؛
- تعدد الزوجات الذي تم تقييده بشكل كبير في مدونة 2004 دون منعه؛
- الفصل 49 الخاص بموضوع اقتسام ممتلكات بيت الزوجية الذي تواجهه عراقيل في التنفيذ، ارتباطا بعقد المستغل، الذي ينبغي، حسب المطلب المطروح، أن يحدد طريقة اقتسام الأملاك المكتسبة خلال الزواج ضمن ملف الزواج، مع الإشارة إليه وجوبا في عقد الزواج؛
- موضوع ولاية الحاضنة على أطفالها مع التنصيص على إرفاق الولاية على الأطفال مع حق الحضانة، انطلاقا من كون من له الحضانة يجب أن تكون لديه الولاية على الطفل، حفاظا على مصالح الأطفال والنساء معا؛
- مراجعة منظومة المواريث ووضع آليات حقيقية لضمان حقوق النساء في التركة التي يخلفها آباؤهم وأزواجهم.

هذا وإذا كانت بعض المواد قد لا تطرح مراجعتها مشكلا، مثل سن الزواج أو الولاية على الأطفال للأم الحاضنة على سبيل المثال، فمن نافلة القول كون مقتضيات أخرى أثارت مسبقا زوبعة بمجرد طرحها وبدت منذ البداية أنها موضوع خلافي، والحجة على ذلك هي كونها جاءت بنص قطعي الدلالة لا يحتمل أي تأويل.

بداهة لا يمكننا تخمين كيف سيتم التعامل مع هذا المطلب من طرف اللجنة، لكن ومهما كانت النتائج، وحتى وإن لم تتم أية مراجعة بخصوصه، فما ينبغي الإشارة إليه هو أن موضوع الإرث لم يعد في حُكم الطابو، وأصبح مطروحا للنقاش العمومي ولتطوير الحجج للدفاع عن إصلاحه وفق مبدأ المساواة وعدم التمييز.

قد تحتاج خطوة إصلاح هذه المنظومة وقتا طويلا وتعبئة أكبر وضغطا أقوى على ميزان القوة السياسي لصالحه، وإرادة سياسية. كما قد تحتاج إلى انتشار الوعي بأن اعتماد مبدأ المساواة في الإرث لا يعني بالضرورة "مروقا" ولا خروجا عن الدين. فكم من مواد المدونة اعتُبرت في السابق خطا أحمرا، ومع ذلك تمت مراجعتها ولم يمس ذلك في شيء إيمان المغاربة ولا معتقدهم الديني، هذا ناهيك عن القبول بها من طرف من عارضوها مسبقا.

كما أنه ومهما كانت النتائج التي سيتمخض عنها عمل اللجنة والمشروع الذي سيتم اعتماده في النهاية، فإن سيرورة نقاش المدونة على امتداد ثلاثة عقود، تسمح بالقول بأن الذي يطرح مشكلا كبيرا ليست لا الشريعة ولا الدين، بل الذي يطرح مشكلا هو نظام القوامة الذي يؤطر هذا القانون. وهو نظام يمنح سلطات للزوج انطلاقا من مسؤولية الإنفاق على الأسرة التي تلقى على عاتقه بحكم الشريعة والقانون، والحال أن هذه المسؤولية لم يكن الزوج في الماضي يتحملها لوحده، بل كانت الزوجة تتحمل جزءا منها هي الأخرى، سواء من خلال مساهمتها في مختلف أدوار الرعاية التي لم تكن المجتمعات تعترف بقيمتها "المادية" أو من خلال مساهمتها ومزاولتها لعدد من المهن المدرة للدخل. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن خروج النساء في عصرنا الحالي إلى سوق العمل المأجور والمؤدى عنه، جعلهن يساهمن عينا ونقدا، وبالتالي لم يعد مقبولا ولا من العدل الاستمرار في التشبث بمنظومة لا تعترف بمساهمتهن، مقابل منح الزوج سلطات وامتيازات يستفيد منها معنويا ويستفيد منها كذلك وبالخصوص، ماديا. ولربما هذه الاستفادة المادية هي التي تجعل الغضب كبير جدا من طرف من يتخوف من أن يضيع منه جزء من هذه الامتيازات. إن الخوف من اعتماد مبدأ المساواة هو في عمقه خوف من التفريط في الامتيازات التي يمنحها النظام الذكوري.

من هنا يبدو أن التشبث بحرفية النص بدل الانفتاح على الاجتهاد وعلى روح النص هو في حقيقته، حرص على إخفاء طابع القدسية الدينية على "نظام الامتيازات" والسعي كي يظل قائما، وترهيب الناس من مساءلته ونقده والإيحاء بأن في ذلك مساس بجوهر الدين. ولا أدل على ذلك، من اعتماد أسلوب اتهام كل من يطرح موضوع الإرث للنقاش بسعيه لتقويض الهوية الدينية للأمة والتآمر عليها، بدل صياغة حجج "عقلانية" تسعى لحل مشاكل الناس وإنصافهم.

إن نقاش قضية القوامة سيعرف لا محالة تقدما حينما سيتم فك الارتباط بينها وبين القدسية الدينية، ويتبين للناس علميا ما أثبتته الأبحاث الأنثروبولوجية والسوسيولوجية والتاريخية، أنها كانت متجذرة قبل مجيء الديانات وأنها استمرت راسخة حتى في المجتمعات التي لم تعد فيها المرجعية الدينية هي أساس التشريع، وفي البلدان التي اعتمدت العلمانية وفصل الدين عن الدولة/السياسة.

ويمكن الإشارة إلى أن سيرورة هذه الإصلاحات التي يعرفها المغرب، بتقدمها أحيانا وتراجعها أحيانا أخرى، بالتواءاتها ومنعرجاتها، بحيوية النقاش حولها وبالتحولات التي تمس بنية المجتمع وذهنيات الناس هي الكفيلة باكتساب الوعي بأن نظام القوامة لا علاقة له بالدين من جهة، وأن القضاء عليه مقابل ذلك لا يمس الدين في شيء من جهة أخرى.

باستثناء بعض مواد المدونة التي ستعرف مراجعة وتعديلا، لربما أهم ما سيربحه كمجتمع في هذه المرحلة هو أنها ستشكل خطوة في سيرورة التراكم، المعرفي منه والمرتبط بالقيم الإنسانية النبيلة ومن بينها قيمة المساواة بين الجنسين، الذي يبدو ضروريا في سياقنا كي يحصل بعض التقدم في مسلسل تفكيك بنية النظام الذكوري/الأبوي.

قرصنة حضارية وسياسية للمغرب

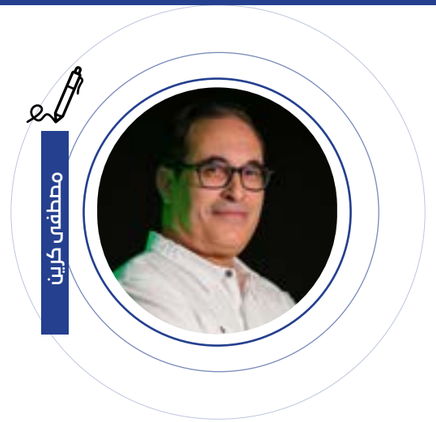

السؤال الذي يطرح نفسه بخصوص مدونة الأسرة ليس ذلك المتعلق ببعض الفصول والأبواب، وإنما هو ذاك الذي يتعلق بالمغزى من النقاش ذاته، ذلك أنه يتجاوز حدود النقاش المجتمعي ليتحول إلى صراع بين مجتمعين: مجتمع أقلي مدعوم ومجتمع أغلبي مكلوم.

وإذا كان النقاش من حيث المبدأ يعتبر ظاهرة صحية، فإن هذا النقاش بالضبط يعكس حالة مرضية تتعلق بمعاناة حقيقية وعميقة للجسم المغربي حول حقيقة وجود مشروع مجتمعي للمملكة المغربية من دونه، وليس فقط، بل هو نقاش حول شكل الدولة نفسها في المغرب، لأنه ليس مملكة أنشأت بقوة القانون الدولي أو بقرار أممي، بل هو مملكة نشأت بمقتضى قاعدة شرعية أساسها ميثاق البيعة بين المغاربة والنسب الشريف على أساس مجموعة من الالتزامات والثوابت والمرتكزات والتعاقدات، وأنتجت على إثر ذلك حضارة لها من العمق ما يجعلها تقريبا جزءً من الحمض النووي للمغاربة. لذلك يعتبر النقاش حول المدونة خارج هذه المعطيات، مفترق طرق في سيرورة وصيرورة الدولة المغربية وليس مجرد قانون كغيره من القوانين.

وبغض النظر عن أي موقف شخصي، فإن تفاعلات وردود أفعال الشارع المغربي حول ما تسرب لحد الساعة بخصوص مقترحات الأطراف المشاركة في صياغة مشروع تعديل المدونة، يظهر أن المواطن المغربي أصبح لديه إحساس بأن عملية قرصنة حضارية وسياسية للبلاد جارية على قدم وساق من طرف مؤسسات أصبحت غريبة عنه وأصبح غريبا عنها، حتى لا يكاد المغربي اليوم يعرف باسم من تتكلم هذه المؤسسات ولمن تشرع وتقترح أصلا، ويرى أنها استعملت بغير أمانة صلاحية الاقتراح الممنوحة لها، لتفرض مقترحاتها قسرا عليه، حتى يصل الأمر أحيانا إلى طرح سؤال مدى أهلية وشرعية أعضاء هذه المؤسسات القائمة أصلا على مبدأ التعيين، وفق المعايير والطرق التي يعلمها الجميع، لتثبيت منظومة قيمية واجتماعية لا تقنع سوى بعض الأقليات والأجندات الخارجية ضدا على التوجه الساحق للشعب المغربي.

> **المواطن المغربي أصبح لديه إحساس بأن عملية قرصنة حضارية وسياسية للبلاد جارية على قدم وساق**

وحيث إن الأمر كذلك، فإن الحسم في المقترحات المتعلقة بمدونة الأسرة يحتاج، لمصلحة الجميع، أن يمر عبر استفتاء شعبي، تتم الدعوة إليه طبقا لمقتضيات الدستور، وإن كانت هذه التي صارت تسمى "أزمة المدونة" دليلا على الحاجة إلى تعديل الدستور ذاته، لأن الفشل في التوافق بين مختلف المؤسسات، لحد الآن، حول ما الذي يجب أن تحمله المدونة لمصلحة الأسرة المغربية، إنما يندرج ضمن حالة من الفشل الجماعي للمؤسسات الدستورية المنبثقة عن دستور 2011، والتي صارت إما مرتعا وراعيا للفساد، أو حصان طروادة لبث الخلافات والتفرقة وتغريب المجتمع المغربي عن نفسه وعن ثقافته.

فالمجلس الوطني لحقوق الإنسان صار نموذجا للفشل وتبذير المال العام ووكرا لتفقيس الخلافات السياسية والأيديولوجية بين مكونات المجتمع المغربي وضدا عليه، وهيئة محاربة الرشوة صارت فأل خير وبركات على الفساد بمختلف أنواعه في المغرب حتى ازدهر واخترق كل القطاعات السياسية والاقتصادية، ومجلس المنافسة صار مجرد شاهد على منظومة وعصابات الاحتكار في المغرب، بل وأحيانا غطاءً غير مباشر لها، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لا يبرر حتى ثمن الوقود الذي يصرفه أعضاءه في تنقلاتهم ولم يصدر عنه لحد الساعة ما يصعب الحصول عليه عبر محرك غوغل، والمجلس الأعلى للحسابات نفسه صار مستوجبا للمحاسبة نظرا للتكلفة المهولة، في ظل نتائج انتقائية وبدون أثر تقريبا على منظومة الفساد المستشري في شرايين البلاد، والأحزاب صارت عائقا في طريق ارتقاء المجتمع المغربي بواقعه اليومي، والبرلمان صار يشرع لأعضائه ولحماية مصالحهم وامتيازاتهم أكثر مما يشرع للمجتمع، وأعضاء الحكومة صاروا أطرافا في صفقات مالية وتجارية ضربت عرض الحائط بمبدأ التنافي والتنافس الحر، والآن وصلنا لمرحلة صار لدى الناس فيها إحساس بأنهم من الآن فصاعدًا سيأخذون أمور دينهم من المؤسسات والمنظمات الدولية ومن مجالس معينة ومؤقتة في الزمن، ومن برلمان وحكومة في حالة أزمة ، وليس مما تعارفوا عليه في الكتاب والسنة والمذهب.

لذلك قلنا إن الأمر جلل، وأن النقاش حول المدونة يشكل مفترق طرق لا ينفع معه سوى تفعيل المقتضيات المتعلقة بتنظيم الاستفتاء حتى تتمتع التعديلات المقبلة بدعمٍ مجتمعي يجعلها قابلة للتطبيق ويجنبها التحول إلى سبب للفتنة

تشابي ألونسو..
مدرب واعد تطلبه الأندية العريقة

محمد الحاجي

عندما كان يزل الطفل تشابي ألونسو رفقة أقرانه من بلدتهم الصغيرة المسماة تولوسا بوسط إقليم الباسك إلى شاطئ دي لاكونشا بسان سيباستيان، من أجل لعب كرة القدم على رمال الشاطئ، توطدت علاقته بطفل صغير من أبناء البلدة اسمه ميكايل أرتيتا، ونسجا صداقة متينة على إيقاع الشغف بعوالم الكرة، رسما فيها أحلامهما الصغيرة باللعب في الفئات السنية لأكبر أندية منطقتهم ريال سوسيداد.

لم يكونا يعلمان أن الأقدار ستباعدهما مباشرة بعد عام واحد من انضمامها لناد صغير في البلدة اسمه أنتيكويكو.. ليأخذ كل منهما مساره في كرة القدم والانتقال إلى عوالم المجد والشهرة في أقوى أندية العالم، حتى شاءت نفس الأقدار أن تجمعهما حاليا تصنيفات وسائل الإعلام كاثنين من أبرز المدربين العالميين الذين سيغيرون الكثير من خطط كرة القدم، وطرقها التكتيكية.. كلاهما يصنعان سنوات مبهرة في الفترة الراهنة، الأول مع باييرن ليفركوزن الألماني والثاني مع أرسنال الإنجليزي.

تشابي ألونسو الباسكي

في الخامس والعشرين من شهر أكتوبر من عام 1981، رأى تشابي ألونسو أولانو النور داخل أسرة رياضية، فأبوه بيريكو كان لاعبا مرموقا في صفوف نادي ريال سوسيداد وبرشلونة، وأخوه الأكبر ميكايل كان لاعبا أيضا في أتليتيك بلباو، فيما أخ آخر كان حكما في كرة القدم داخل العصبة الاحترافية الإسبانية.

بداية تشابي كانت ضمن ناد صغير في البلدة، حيث اشتهر وسط الأطفال من سنه بدقته في التمريرات الطويلة، ولمسته المهارية المتميزة، الشيء الذي جعل عيون المنقبين ترصده ليأخذوه بعدها إلى فريق شبان نادي ريال سوسيداد العريق، ومكث بهذه الفئة إلى حدود سن 18 حيث لعب أول مباراة له مع الفريق الأول ضد نادي لوغرونيو برسم منافسات كأس الملك تحت قيادة المدرب خافيير كليميني الذي قرر وضعه في لائحة المعارين إلى نادي إيبار لاكتساب مزيد من الخبرة واللعب أساسيا.

> **رأى تشابي ألونسو أولانو النور داخل أسرة رياضية**

عاد تشابي بعد موسم واحد إلى ناديه سوسيداد ليجد المدرب كليميني قد رحل، وعوضه الويلزي الخبير جون توشاك الذي وثق بالشاب الصغير ألونسو ومنحه شارة عمادة الفريق رغم حداثة سنه، ليبصم على ثلاثة مواسم كانت أبرز إنجازاتها احتلال المرتبة الثانية في دوري لاليغا خلف ريال مدريد في موسم 2002-2003 وتأهلهم لأول مرة في تاريخ النادي إلى لعب دوري عصبة الأبطال الأوربية.

محطات في أندية عريقة كلاعب

تألق تشابي ألونسو مع ناديه الأم ريال سوسيداد جلب إليه اهتمام أندية أوربية كان أول العملاق الإنجليزي ليفربول بمدربه الإسباني رافاييل بينيتيز، حيث ضمه إلى صفوفه عام 2004 ليخوض تجربة جديدة مع ناد كان يطمح لإعادة أمجاده القديمة بعد فترة طويلة من التراجع والخفوت، بينيتيز رأى في ألونسو ومميزاته قطعة مهمة في مركز وسط ميدان فريقه، وشكل مع لاعبين إسبان آخرين كلويس غارسيا وخوسيمي، وأنطونيو نونييز ما يعرف ب"ليفربول الإسبانية".

تشابي ألونسو

استمر ألونسو مع النادي الإنجليزي خمسة مواسم حقق فيها مع "الريدز" لقب كأسي الرابطة والدوري في إنجلترا، بالإضافة إلى لقب دوري عصبة الأبطال الأوربية في مباراة نهائية تاريخية بمدينة إسطنبول جمعته بالعريق الإيطالي، نادي ميلان، وكان منهزما أمامه بثلاثية نظيفة في الشوط الأول قبل أن يعود في النتيجة بتحقيق التعادل واللجوء إلى الشوطين الإضافيين وضربات الجزاء التي تفوق فيها ليفربول وعاد بالكأس الثمينة.

وأضاف تشابي ألونسو لقبا آخر مع ليفربول في الموسم الموالي عندما فاز بالكأس الممتازة الأوربية، وساهم تألقه فيها بجذب اهتمام رئيس نادي ريال مدريد فلورينتينو بيريز، الذي وضع في خزينة النادي الإنجليزي مبلغ 35 مليون أورو مقابل جلبه للنادي الملكي واللعب رفقة كريستيانو رونالدو وكريم بنزيمة، والبرازيلي كاكا، تحت قيادة المدرب الشيلي مانويل بيليغريني.

قضى مع ريال مدريد ستة مواسم، ما بين سنتي 2009 و2015، فاز فيها بلقب الدوري الإسباني "الليغا" مرة واحدة وكأس الملك مرتين والكأس الممتازة مرة واحدة، كما فاز مع النادي الملكي بلقب دوري عصبة الأبطال الأوربية، ولقب الكأس الأوربية الممتازة.

في موسم 2014-2015 قرر قبول عرض بايرن ميونيخ الألماني بموجب عقد يمتد لسنتين وبمبلغ شراء يصل ل10 ملايين أورو مقابل فسخ عقده مع ريال مدريد، وساهم خلال فترته لعبه في النادي البافاري في الفوز بلقب البوندسليغا مرتين وكأس ألمانيا والكأس الممتازة مرة واحدة، وكان لفترة لعبه في ألمانيا دور كبير في استكمال تكوينه التدريبي واستيعاب نظريات متطورة في كرة القدم داخل بلاد تراكم تجربة كبيرة في صناعة المدربين والمؤطرين الأكفاء.

تشابي ألونسو.. المدرب الواعد

بعد نهاية مشواره كلاعب في صفوف بايرن ميونيخ الألماني، واجتيازه للعديد من الدورات التكوينية لولوج عالم التدريب، عاد إلى إسبانيا وبالضبط إلى أكاديمية ريال مدريد ليشرف على تأطير فئة أقل من 14 سنة، وبعد موسمين، انتقل إلى ناديه الأم، ريال سوسيداد، ليشغل منصب مدرب الفريق الرديف لمدة موسم واحد، قبل أن يتلقى عرضا مهما من ألمانيا وبالضبط من نادي بايير ليفركوزن الذي كان يخطط مسؤولوه لبداية مرحلة جديدة يعودون فيها بناديهم إلى الأضواء بعد مرحلة طويلة كان فيه قاب قوسين أو أدنى من النزول إلى أقسام الظل.

مع بايير ليفركوزن عمل تشابي ألونسو في شهوره الأولى على تشكيل فريق شاب ومنسجم ووضع له طريقة لعب مبهرة أثارت انتباه الجميع، وبدأ النادي في موسمه الأول مع الإسباني يرسل الإشارات معلنا عن عودته إلى منافسة أقوياء البوندسليغا بعدما كان لسنوات يصارع في أسفل الترتيب بين الأندية المغمورة.في هذا الموسم، فجر تشابي ألونسو كل ملكاته التدريبية مع فريق الشاب والمنسجم، حيث يسيطر على ريادة ترتيب الدوري الألماني بفارق كبير عن مطارده المباشر العريق بايرن ميونيخ، بالإضافة إلى ليفركوزن يحطم رقما قياسيا في عدد المباريات بدون هزيمة حيث بلغت 34 مباراة منذ انطلاق الموسم.

هذا التألق اللافت رفع أسهم المدرب تشابي ألونسو في بورصة المدربين، وصار أبرز مدرب واعد على المستوى العالمي، الشيء الذي جعله في الأيام الأخيرة محط أنظار الأندية الأوربية العملاقة وأولها ليفربول وبايرن ميونيخ وريال مدريد، الأندية التي تتصارع من أجل الظفر بلاعبها القديم الذي أصبح من ألمع المدربين الحاليين في العالم.

كرة القدم النسوية.. تاريخ النضال من أجل إثبات الوجود

محمد الحاجي

ساد الاعتقاد طويلا أن الإناث دخلن إلى رياضة كرة القدم بشكل متأخر كممارسات، بعد عقود طويلة من التفرج على الرجال وهم يمارسون هذه الرياضة الشعبية، لكن فوجود النساء فوق أرضية الملاعب بدأ في الحقيقة بعد الفترة التي ظهرت فيها اللعبة عند الرجال بقليل، حيث أشارت بعض التقارير إلى أنهن لعبن في عام 1790، أما أول مباراة فكانت تحت إشراف الاتحاد الأسكتلندي لكرة القدم عام 1892 في غلاسكو.

أما في إنجلترا فتعود أول مباراة نسائية موثقة إلى عام 1895، والمفارقة أن لعب الإناث لكرة القدم كان يقابل بالرفض من الإتحاد البريطاني بمبرر حرص الإتحاد على "رجولة" هذه اللعبة الشعبية!

اكتسبت كرة القدم النسائية شعبية كبيرة أثناء الحرب العالمية الأولى عندما ساهمت المصانع في دعم اللعبة كما فعلت مع الكرة الرجالية قبل ذلك ب 50 سنة، وكانت أنجح الفرق في ذلك الحين فريق سيدات "ديك وكير" من مدينة بريستون الإنجليزية، حيث تشكل الفريق من العاملات في مصنع مملوك من قبل الاسكتلنديين ويليام ديك وجون كير بعد أن تغلّبن على فريق الرجال العاملين في المصنع ذاته، وساهمت اللاعبات في جمع التبرعات للعديد من القضايا المهمة أثناء الحرب ولعبن مباريات دولية ضد فريق من باريس وشكلن أغلبية المنتخب الإنجليزي النسائي الذي سحق نظيره الاسكتلندي بنتيجة ب22 هدف لصفر.

وعلى الرغم من أنها كانت أكثر شعبية من بعض مباريات الكرة الرجالية (بلغ حضور أحد المباريات 53 ألف)، إلا أنها تلقت ضربة موجعة عندما منع الإتحاد البريطاني إقامة المباريات على ملاعبه عام 1921، وتم تفسير هذا المنع بالحرص على اللعبة بسبب أعداد الجماهير الهائلة التي كانت تجذبها مباريات الإناث، مما أدى إلى إنشاء اتحاد سيدات إنجلترا لكرة القدم وانتقلت الفرق النسوية بعدها لتلعب مبارياتها على ملاعب رياضة الرجال.

> **اكتسبت كرة القدم النسائية شعبية كبيرة أثناء الحرب العالمية الأولى**

ورغم أن المنع ساهم في إبطاء تطور مستوى اللاعبات، إلا أن شعبيتها استمرت بالنمو حتى بعد المنع. حيث تم إنشاء الاتحاد الإنجليزي لكرة القدم النسائية عام 1969 نتيجة زيادة الاهتمام بعد مونديال 1966 ورفع الحظر عام 1971.

وفي سبعينيات القرن الماضي، أصبحت إيطاليا أول دولة تطبق نظام الاحتراف لكرة القدم النسائية وإن كان جزئياً، أما أول دولة تطبقه بشكل كامل فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية، ثم اليابان التي وضعت بصمتها في تاريخ كرة القدم النسائية حينما أقامت أول دوري للمحترفات عام 1992.

في أوربا، وعلى الرغم من أن سيدات "ديك وكير" لعبن ضد منتخبات من دول أخر في بطولة إنجلترا عام 1937، إلا أن أول بطولة رسمية كانت هي كأس أوربا عام 1984 والتي فازت بها السويد، والتي عادت لتصل مرة أخرى إلى النهائي عام 1987، لكن النرويج تغلبت عليها، ومنذ ذلك الوقت هيمنت ألمانيا على البطولة الأوربية لتفوز بستة ألقاب من أصل سبعة.

أما تنظيم كأس العالم للسيدات فكان فكرة اقترحها الرئيس السابق للاتحاد الدولي لكرة القدم "فيفا"، البرازيلي جواو هافلانج، وتم تطبيقها سنة 1991 باحتضان الصين لأول دورة بمشاركة 12 منتخبا وفازت بها الولايات المتحدة الأمريكية، ونظمت السويد دورة 1995 وفاز بها منتخب النرويج على حساب ألمانيا بعد مباراة نهائية عرفت انتصار النرويجيات بهدفين لصفر.

أقيمت بطولتا سنتي 1999 و2003 في الولايات المتحدة الأمريكية وشهدت المباراة النهائية للبطولة الأولى حضور جمهور قياسي بلغ عدده 90 ألف مشجع، وفازت الولايات المتحدة في ذلك النهائي بضربات الترجيح على منتخب الصين، أما البطولة الثانية فقد فازت بها ألمانيا بعد انتصارها في النهائي على السويد بهدفين لواحد.

وعادت الصين لتستضيف دورة 2007، التي حملت فيها لاعبات منتخب ألمانيا اللقب للمرة الثانية على التوالي بعد انتصارهن على منتخب البرازيل بهدفين لصفر، ونالت ألمانيا بعد ذلك شرف تنظيم دورة المونديال لعام 2011، والتي عرفت فوز منتخب اليابان باللقب عقب إطاحته بمنتخب الولايات

تنظيم كأس العالم للسيدات فكرة اقترحها الرئيس السابق للاتحاد الدولي لكرة القدم "فيفا"، البرازيلي جواو هافلانج

المتحدة الأمريكية بضربات الترجيح في مباراة النهاية.أما دورة 2015 فقد استضافتها كندا وفازت بها سيدات منتخب الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتصارهن على منتخب اليابان في ختام الدورة بخمسة أهداف لاثنين، كما استضافت فرنسا دورة 2019 وأضافت فيها الولايات المتحدة الأمريكية لقبها الثاني على التوالي بعد انتصار منتخبها على هولندا بهدفين لصفر، فيما كانت آخر دورة للمونديال النسائي السنة الماضية واحتضنته نيوزيلاندا وأستراليا وشارك فيه المنتخب الوطني المغربي لأول مرة، وحقق فيها إنجازا تاريخيا بتأهله إلى الدور الثاني، فيما عاد اللقب لسيدات منتخب إسبانيا بعد انتصارهن الصعب بهدف لصفر على المنتخب الإنجليزي.وكانت الفيفا قد بدأت في تنظيم كأس العالم للفتيات أقل من 20 سنة كل عامين، وذلك انطلاقا من سنة 2002 في الدورة التي احتضنتها كندا، وعرفت هذه الكأس تنظيمها عشر مرات سيطر على ألقابها منتخبي الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا بثلاثة كؤوس فيما فاز منتخب كوريا الشمالية بلقبين، ومنتخبات إسبانيا واليابان بلقب واحد.

تحت الضوء، خلف الظل الحضور الملتبس للنساء في المشهد الفني

فاطمة الإفريقي

صعب أن تكون مخلوقاً امرأة، هي هويةٌ مثقلة بالقيود، لكن الأصعب أن تضيف لهشاشة نوعك الاجتماعي هويةً أخرى مثقلة بالأحكام المعدة سلفا والمعدلّة سلفيا، وهي الانتماء لمهنة الفن والصناعات الثقافية وفنون العرض؛ وكأنك تضيف شبهة أخرى لملفك الموصوم.

يلج الرجال مجال الإبداع الفني متحررين نسبيا من قيود المجتمع ومن الأحكام الجاهزة، حيث عليهم فقط أن يتدبروا أمر حريتهم مع الرقيب السياسي، ينتجون ويطورون مهاراتهم الجمالية بدوام كامل وبشهادة إعفاء اجتماعية من الأدوار التقليدية؛ في حين تلج النساء مثقلات بأكثر من رقيب وأكثر من دور وبتاريخ طويل من القهر الاجتماعي، تحاربن على عدة جبهات، من أجل إيجاد فرصة فنية يتحكم الرجال غالبا في مفاتيحها، ومن أجل اقتناص فسحة للتعبير الحر بعيدا عن سوء الظن المَبيت والوصاية الأخلاقية، ومن أجل اختلاس وقت لموهبتهن في زحمة الوظائف التقليدية اللامتناهية.

ظل الابداع الفني والأدبي والبصري لقرون طويلة حقلا سياديا مغلقا حكراً على الذكور، لقد خلد التاريخ أسماء الرجال في الفن والرسم والموسيقى والأدب، بينما لا أثر بارزاً يُذكر للنساء، فقد أنجبت أرحامهن البيولوجية فنانين ورسامين وأدباء عباقرة، فيما عطّلت الهيمنة الذكورية خصوبةَ أرحامهن الإبداعية عبر قرون عديدة، إذا استثنينا أسماء قليلة جدا حلّق إبداعها خارج خيام وأسوار الحريم، فالتراث الفني والابداعي ظل ملكية فكرية مسجلة باسم الذكور. كان علينا انتظار القرن العشرين وما تلاه من تحولات اجتماعية وثقافية وقيمية، أحدثتها منظومة المدرسة الحديثة وحركات التحرر النسائية من أجل المساواة وحق المرأة في التعليم والمعرفة؛ لينبثق بذلك عهدٌ جديدٌ في الإبداع النسائي، ولتتجرأ النساء على اقتحام هذا الحقل المغلق بإحكام، والموهوب تاريخيا وثقافيا للجنس الآخر.

اليوم الصورة مختلفة، لقد انتقلت النساء المبدعات من الظل إلى الضوء وصدارة المشهد، ويبدو المجال الفني والثقافي من خلال صوره البراقة المتناثرة في الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي متصالحا مع تواجد النساء، بل يبدو أنثويا بامتياز، فعدد الفنانات و المشتغلات في مجال الموسيقى والمسرح والسينما والتلفزيون في تزايد ملحوظ، وكل سنة تشرق الشاشات و الخشبات والإصدارات بوجوه وأسماء جديدة، منها الموهوبة

المدهشة الواعدة، ومنها المغرية العابرة ؛ لكن إذا ما تجاوزنا سحر الصور "المفلترة"، والعروض الممتعة، وولجنا إلى الكواليس، وبحثنا في هويات المتحكمين في مركز القيادة وفي نسج خيوط الحكايات وطبخ التوجهات الفكرية والجمالية للمواد الفنية والثقافية، سنجد الكثير من الأسماء الرجالية. نعم بدأت تزاحمهم في السنوات الأخيرة، بنسب محتشمة، نساء مبدعات تحاولن سرد قصص ورؤى جمالية بطعم مختلف ونظرة أخرى للحياة، لكن ليس بالسهولة والترحيب المعلنين في خطاب الاحتفاء بتأنيث المجال.

ارتبطت صورة المرأة في الفن تاريخيا وفي المخيال الجمعي كمصدر إلهام، وكصانعة للمتعة الفنية، المتعة المرتبطة بالشبق والفتنة، بالعرض الجسدي، وبالصوت العذب كجزء من الجسد. ولا تخلو كتب التراث من المحكيات عن الحريم الفني المنذور للعرض خلف القصور المغلقة، والذي ظل في الظل، كشيء من متاع المتعة، ولم تنل نساءه المنسيات مجد كتابة أسمائهن في سجل تاريخ الإبداع الإنساني. ولا يزال هذا الإرث التاريخي يلقي بظلاله حتى اليوم على نظرة المتلقي للإبداع النسائي، وعلى الصور النمطية المتداولة، وعلى تمثلات الوظائف الفنية المرتبطة بالنساء، حيث ظل وجودهن في المشهد يتكرر في تخصصات ومهام فنية أكثر من أخرى، مرتبطة بالظهور المحسوس: مغنيات أكثر من عازفات وملحنات ومن مؤلفات موسيقى، وممثلات بنسب أكثر من مخرجات وكاتبات...وهذا التشخيص ليس استثناء ثقافيا مغربيا أو عربيا، بل هو واقع مشترك تسجله الإحصاءات والدراسات عن مكانة النساء في منظومة الصناعات الثقافية والفنية في الكثير من دول العالم، وهو استنتاج لا يحمل أي حكم قيمة في تراتبية الدرجة الفنية للمشتغلات في مجال الأداء مقارنة مع مجال الكتابة الإبداعية؛ لكنه وضع غامض، يثير السؤال حول مبررات استمرار الفجوة بين الجنسين في تكافؤ فرص الولوج إلى مراكز صناعة القرار وصناعة الصورة و المعنى.

> **تستطيع المرأة أن تكون موهوبة كيفما شاءت، غير أن مسارها سيكون محفوفا بالعقبات**

هل هناك آلية رمزية غير مرئية توجه النساء إلى التواجد تحت ضوء فنون الأداء والعرض أكثر من فنون الكتابة وظل الكواليس؟ الجواب صعب ومركب، قد يكون ميول النساء إلى فن دون آخر اختيارا حرا وذاتيا، في الحقيقة هكذا يبدو، فلا أثر ملموس لوجود توجيه مؤسساتي أو تنظيمي متعمد في تقسيم الوظائف الفنية بين الجنسين، بل بالعكس، تعتبر المؤسسات الثقافية والفنية ونخبها المسيرة من أكثر المؤسسات وعيا وانخراطا في ورش تعزيز قيم وفرص المساواة بين الجنسين، ربما الجواب في مكان آخر، سنحتاج إلى الحفر عميقا في الآليات الرمزية لاشتغال منظومة الهيمنة الذكورية المتجذرة في وعينا الجمعي ذكورا كنا أو إناثا لمحاولة الفهم.

تقول الكاتبة الإنجليزية "فرجينيا وولف" في كتابها "غرفة للمرء وحده" أنه ليس في وسع أي امرأة أن تكتب مسرحيات شكسبير في زمنه... لنفترض أنه كانت له أختا شغوفة بالمسرح وتتمتع بالموهبة نفسها، هل كان لها أن تسخر حياتها في تنمية موهبتها كما فعل هو؟ وهل كان سيكون مصيرها مثل شكسبير؟؟

"أكيد لا"، تجيب "فرجينيا وولف"، لأن هناك أنظمة وقوانين مختلفة لكل من الرجال والنساء. تستطيع المرأة أن تكون موهوبة كيفما شاءت، غير أن مسارها سيكون محفوفا بالعقبات...ستمر بوقت عصيب كي تجد فسحة بين الزوجة الاجتماعية والزوجة الرفيقة والأم المخلصة التي عليها أن تكونهن جميعاً...والأهم من ذلك أنها لن تجد، وهي ممزقة بين هذه الواجبات، أي وقت للكتابة...

كيف لها أن تكتب؟

متى ستجد الوقت لذلك؟؟..."

the Voice
صوت المغرب

الصوت هنا... **صوت المغرب**.

سر تقدم الدول

حمزة الأنفاسي

هوريس مان Horace Mann، سياسي أمريكي من القرن التاسع عشر، يلقب ب "أب التعليم الأمريكي" لما قدمه من تضحيات ونضال من أجل تعليم عمومي مجاني ومتاح للجميع، يقول في إحدى مقولاته: "ومن ثم، فإن التعليم، بعيدًا عن كل الانقسامات الأخرى المتعلقة بالأصل البشري، هو أعظم مساو بين ظروف الإنسان، وهو عجلة التوازن للآلة الاجتماعية." أي أن التعليم هو أهم محدد يمكن من خلاله للفرد أن يرتقي اجتماعيا حتى وإن جاء من محيط بسيط. ويستحضر الأمريكيون هذه المقولة لتبرير الإنفاق العمومي على التعليم، لما له من آثار إيجابية على حياة الأفراد والمجتمع.تمت دراسة هذه الفكرة بشكل علمي من طرف عراب التنمية البشرية والعالم الهندي الحاصل على جائزة نوبل للاقتصاد أمارتيا سن. قام سين بدراسة جهات مختلفة من الهند والصين وقارن بين معدلاتها في مجالات مختلفة، ووجد أن ولاية كيرالا الهندية متفوقة في مؤشرات تنموية عديدة رغم أنها أفقر من ولايات أخرى من الهند كولاية بنجاب.

عند تفكيك الأرقام، وجد أمراتيا سن أن سر ولاية كيرالا، يكمن في التمدرس الكامل للنساء (أي نسبة تمدرس النساء هي 100%). ووجد أن تمدرس النساء له آثار إيجابية على عدد الأطفال لكل أسرة، والحمية الغذائية، والجانب الصحي للعائلة. بل إن تمدرس النساء له صدى إيجابي حتى على فرص نجاح الأبناء في حياتهم الدراسية والمهنية.

في هذا الإطار، حل هذا الأسبوع اليوم العالمي السنوي للمرأة، ولازال المغرب يحتل مستويات متدنية في مجال العدالة الجندرية، رغم الموارد المهمة التي ترصد لذلك من طرف الدولة والفاعلين الآخرين.

هناك أسباب متعددة تساهم في استمرار هذا التحدي، لكن تمدرس النساء وتمكينهم من القدرات اللازمة لولوج سوق العمل يبقى من أهمها، خصوصا بالنسبة لتمدرس البنات في المجال القروي.

هنا لا يمكن أن نبخس العمل المحترم الذي قام به المغرب في العقود الأخيرة للحد من اللامساواة الجندرية في مجال التعليم. لكن يبقى هناك عمل كبير يجب القيام به من أجل الحد من غياب العدالة المجالية في ما يخص تعليم البنات، حيث إن البنات في العالم القروي أقل تمدرسا من نظيراتهن في المجال الحضري.

كما أن معدل الهدر المدرسي عبر ترك آلاف البنات لأقسام الدراسة سنويا، سواء بسبب قضايا ثقافية أو اقتصادية أو لوجستية. يجب أن تتكاثف الجهود من طرف جميع المتدخلين من أجل جعل المدرسة في المجال القروي آمنة بالنسبة للفتيات، عبر دعم النقل المدرسي القروي.

> **على الدولة أن تتدخل لموازنة ولوج الرجال والنساء إلى الفضاء العمومي**

وبالحديث عن النقل، فقد أشارت نسبة كبيرة من النساء في المغرب في استطلاع الدورة السابعة من البارومتر العربي أن غياب وسائل النقل يعد من أهم الأسباب التي تجعلهن لا يلجن سوق العمل.

لذا، فإن توفير الأمن في مجال النقل يعتبر من أهم التحديات التي تواجهها النساء في المغرب سواء فيما يخص التعليم أو العمل. لا يمكن إنكار أن الرجل أكثر استغلالا للفضاء العمومي في المغرب، لذا على الدولة أن تتدخل لموازنة ولوج الرجال والنساء إلى الفضاء العمومي وإحساسهم بالأمان داخله، بما في ذلك النقل العمومي. لكن هناك مسؤولية تقع على الرجل المغربي كذلك، مادامت النساء تشتكين من سيطرة الرجل على الفضاء العام وعدم إحساسهن بالأمان بداخله، فعلى الرجل المغربي ألا يطبع مع أي سلوك يراه من رجل آخر في الفضاء العمومي يجعل امرأة لا تحس بالأمان وأن يتدخل لوقفه، أو بعبارة أخرى يجب على الرجل المغربي أن يكون حليفا للنساء، لأن لا مجتمع ينهض إلا بتشجيع طاقات كل مواطناته ومواطنيه.

the Voice
صوت المغرب

صوت المغرب... صدى الحقيقة